مستقبل خريطة الغاز الطبيعي المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط

أ.د. سعيد عبده*

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح الملامح الرئيسية لخريطة الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط في ضوء الاكتشافات المهمة التي شهدتها خلال السنوات القليلة الماضية، سواء منها المؤكدة، أم المتوقعة، والتي تتوزع جغرافيا بين ثماني دول هي مصر، وفلسطين، وإسرائيل، ولبنان، وقبرص، واليونان، وتركيا، وسوريا. كما يسعى لمحاولة استشراف مستقبل هذه المنطقة الحيوية من العالم، نتيجة هذه الاكتشافات الغازية الضخمة، في ضوء حالة عدم الاستقرار، وضعف إمكانات التعاون بين دولها في ضوء وجود عدد من الصراعات المزمنة، أو الحديثة النشأة، مثل الصراع العربي – الإسرائيلي، والصراع التركي – القبرصي، والصراع في سوريا والعراق وليبيا.

* أستاذ بقسم الجغرافيا، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية – جامعة عين شمس.

ويتكون البحث من ثلاثة محاور رئيسة يسبقها مقدمة قائمة كما يلي:

- **الأول:** يختص بملامح خريطة الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط.
- **الثاني:** يعالج التحديات والصعوبات التي تواجه تنمية، وتطوير، واستغلال حقول الغاز الطبيعي بالمنطقة، بالإضافة إلى تصديره إلى مراكز الاستهلاك بمناطق العالم المختلفة.
- **الثالث:** يركز على رؤية استشرافية لمستقبل اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط ما بين التعاون والصراع.
- **وأخيرا تجيب الخاتمة على السؤال المحوري:** هل يصبح الغاز الطبيعي نعمة أم نقمة على منطقة شرق البحر المتوسط؟

المقدمة :

يتناول هذا البحث الملامح الرئيسية لخريطة الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط[١] في ضوء الاكتشافات المهمة التي شهدتها خلال السنوات القليلة الماضية، سواء المؤكدة منها أم المتوقعة، والتي تتوزع جغرافيا بين ثماني دول هي : مصر، وقبرص، واليونان، ولبنان، وفلسطين، وسوريا وإسرائيل وتركيا، كما يسعى لمحاولة استشراف مستقبل هذه المنطقة الحيوية من العالم نتيجة هذه الاكتشافات الغازية الضخمة في ضوء حالة عدم الاستقرار، وضعف إمكانات التعاون بين دولها في ضوء وجود عدد من الصراعات المزمنة أو الحديثة النشأة، مثل الصراع العربي – الإسرائيلي، والصراع التركي – القبرصي، والصراع في سوريا. وقد أصبحت المنطقة في السنوات الأخيرة تمثل واحدة من أكبر مناطق الصراعات الكبرى في العالم، كما أن الكثير من دولها يدخل اليوم في عداد الدول الفاشلة أو الضعيفة أو المنهارة مثل سوريا والعراق وليبيا ولبنان[٢] كل هذه الأوضاع تضع تحديات كبرى أمام إمكانية الاستغلال الأمثل لاكتشافات الغاز الضخمة في منطقة شرق البحر المتوسط، ويضعها في أتون الصراعات المحلية والإقليمية والدولية التي تحدث فيها .وقد يتحول الغاز الطبيعي إلى عامل "يغير قواعد اللعبة Game changer"[٣]، بمعنى أن من شأنه

أن يضع على عاتق دول شرق البحر المتوسط المتجاورة التزاما بترابطها وبضرورة تكاملها، ومن ثم التحرك صوب تسوية العلاقات السياسية المعقدة بينها، في اتجاه تعاون أكبر على المستوى الاقتصادي على الأقل، ولكن قد تذهب الأمور في اتجاه آخر معاكس، بحيث يؤدي اكتشاف هذه الثروات الطارئة على البيئة السياسية والاقتصادية للمنطقة إلى تفاقم حدة الصراعات والخلافات بين أطراف لديها نزاعات عديدة مزمنة أصلا، مع الأخذ في الاعتبار مواقف الدول والأطراف من خارج المنطقة والتي لديها مصالح واهتمامات بالمنطقة مثل إيران والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولأن طبيعة موضوع الدراسة (جملة وتفصيلا) تشمل جوانب متعددة ..جغرافية، تاريخية، اقتصادية، سياسية، إستراتيجية، وأمنية ... إلخ، فكان لزاما الاعتماد على مصادر متعددة ومتنوعة تشمل المراجع والدوريات العلمية والتقارير الدولية التي تغطي كافة الجوانب المتعلقة بمنطقة الدراسة التي تحظى باهتمام العالم أجمع في السنوات الأخيرة ولكي تحقق الدراسة أهدافها المرجوة فقد استعانت ببعض المناهج والمداخل من أهمها المنهج الوصفي Descriptive Method ، الذي يهتم برصد الحقائق المتعلقة بظاهرة ما رصدا دقيقا، وذلك بجمع المعلومات وتفسيرها، وإصدار التعميمات بشأنها[٤]، ولتطبيق هذا المنهج في دراسة موضوع البحث كان من الضرورى الحصول على معلومات غزيرة من المصادر والمراجع العديدة.

كما استخدم المدخل التاريخي Historical Approach، الذي يركز على تفسير الظاهرات عبر الزمن، وعلى افتراض ثبات عامل المكان أو تقليل الاختلافات المكانية إلى حدها الأدنى قدر الإمكان[٥]، ويستفاد من تطبيق هذا المدخل على منطقة الدراسة في تقييم الاكتشافات الغازية المهمة بها منذ عام ٢٠٠٩، مرورا بالوضع الراهن ووصولا إلى محاولة التنبؤ بالمستقبل.

كما استخدم المدخل الإقليمي Regional Approach الذي يهتم بوصف وتفسير الشخصية المميزة للإقليم، ويتضمن هذا المدخل دراسة العناصر المختلفة (البشرية والطبيعية) التي شكلت جغرافية الإقليم ويتسم بالصبغة الوصفية، فالإقليم هو أحد الوسائل الهامة التي تساعد على تجميع وتنظيم المعلومات المتراكمة باطراد عن جهات العالم المختلفة، فهو بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها كافة الفروع الجغرافية الأصولية(٦)، وتم تطبيق هذا المدخل على منطقة شرق البحر المتوسط التي تضم دول عديدة فليس هناك علم آخر يختص بدراسة الأقاليم على سطح الأرض سوى الجغرافيا، فهي ببساطة علم "التباين الإقليمي Regional Differentiation"(٧).

على أن أهم المداخل التي تم الاستعانة بها "مدخل مصدر الطاقة Energy Source Approach" والذي يركز على دراسة جغرافية أحد مصادر الطاقة من حيث نمط الإنتاج على الصعيد العالمي، ورصد خصائص تدفقه إلى الأسواق، وحصر أنواع هذه الأسواق ومواقعها(٨) ويعد أحد مداخل الدراسة الهامة في جغرافية الطاقة الذي يمكن الاستفادة منه في دراسة غاز منطقة شرق المتوسط ويساعدنا على فهم طبيعة العلاقة بين مواقع إنتاج الغاز الطبيعي ومراكز الاستهلاك، وكذلك وسائل نقله، وكيفية تأثير هذه الاكتشافات الغازية الضخمة على تغيير ميزان الطاقة العالمي.

ويتكون هذا البحث من ثلاثة محاور رئيسة: يتناول الأول ملامح خريطة الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، أما الثاني فيعالج التحديات والصعوبات التي تواجه تنمية وتطوير واستغلال حقول الغاز الطبيعي بالمنطقة، وتصديره إلى مراكز الاستهلاك بمناطق العالم المختلفة، بينما الثالث يركز على رؤية استشرافية لمستقبل اكتشاف الغاز الطبيعي في المنطقة ما بين التعاون والصراع، وتأتي الخاتمة لتجيب عن السؤال المحوري: هل سيصبح غاز شرق المتوسط نعمة أم نقمة على منطقة شرق البحر المتوسط؟

أولاً – ملامح خريطة الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط :

يعد عام ٢٠٠٩ علامة فارقة في تاريخ الطاقة المكتشفة في منطقة حوض شرق المتوسط، فخلال العقد الأخير بدأت منطقة شرق البحر المتوسط التي يطلق عليها "حوض الشام" Levant Basin تكتسب أهمية متزايدة في مجال الغاز بعد الاكتشافات الكبرى التي حدثت فيها، إذ تحتوي وفق تقديرات "هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية US Geological Survey (USGS)" على ٣٤٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وإذا كان وجود الغاز الطبيعي معروفاً منذ أمد بعيد في شرق البحر المتوسط، فإن هذه التوقعات لن تتأكد إلا مع بداية الألفية الجديدة، فحتى عام ٢٠٠٩ كان احتياطي المياه العميقة المحاذية لمنطقة الدلتا يقدر بنحو ١٤٠٠ مليار متر مكعب فحسب من أصل ١٨٤٠ ملياراً تم تحديدها على الإجمال، وكانت احتمالات اكتشافات جديدة تبدو منخفضة.[٩]

ولكن في عام ٢٠١٠، كشفت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية عن أهمية الاحتياطات البحرية القابلة للاستغلال في "حوض الشام" من خلال حفر المياه العميقة التي تتجاوز ١٥٠٠ متر[١٠]، وهي احتياطيات غاز مهمة يشارك فيها لبنان، ومصر، وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، وإسرائيل، وقبرص (شكل ١)، وفيما يلي أهم ملامح خريطة الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط:

١- بينت الدراسات الاستكشافية نتائج ملموسة، إذ تبين في عام ٢٠٠٩، أن حقل "تامار Tamar" يحتوى على ٢٨٣ مليار متر مكعب من الغاز، ويحتوى حقل "ليفياثان Leviathan" في عام٢٠١٠ على ٦٢٣ مليار متر مكعب، ويحتوى حقل "أفروديت Aphrodite" في عام ٢٠١١ على ١٢٩ مليار متر مكعب من دون احتساب آفاق أخرى، بما فيها ٢٥٢ مليار متر مكعب في المنطقة البحرية لحقل "دانيال Daniel"[١١]، وفي أغسطس عام ٢٠١٥، اكتشفت الشركة الإيطالية إيني Ente Nazionale Idrocarlore (ENI)، قبالة ساحل مصر الشمالي أكبر حقل الإنتاج الغاز الطبيعي شرق البحر المتوسط، وهو حقل "ظهر Zohr" الذي يحتوى على ٨٥٠ مليار متر مكعب من الغاز (جدول ١).

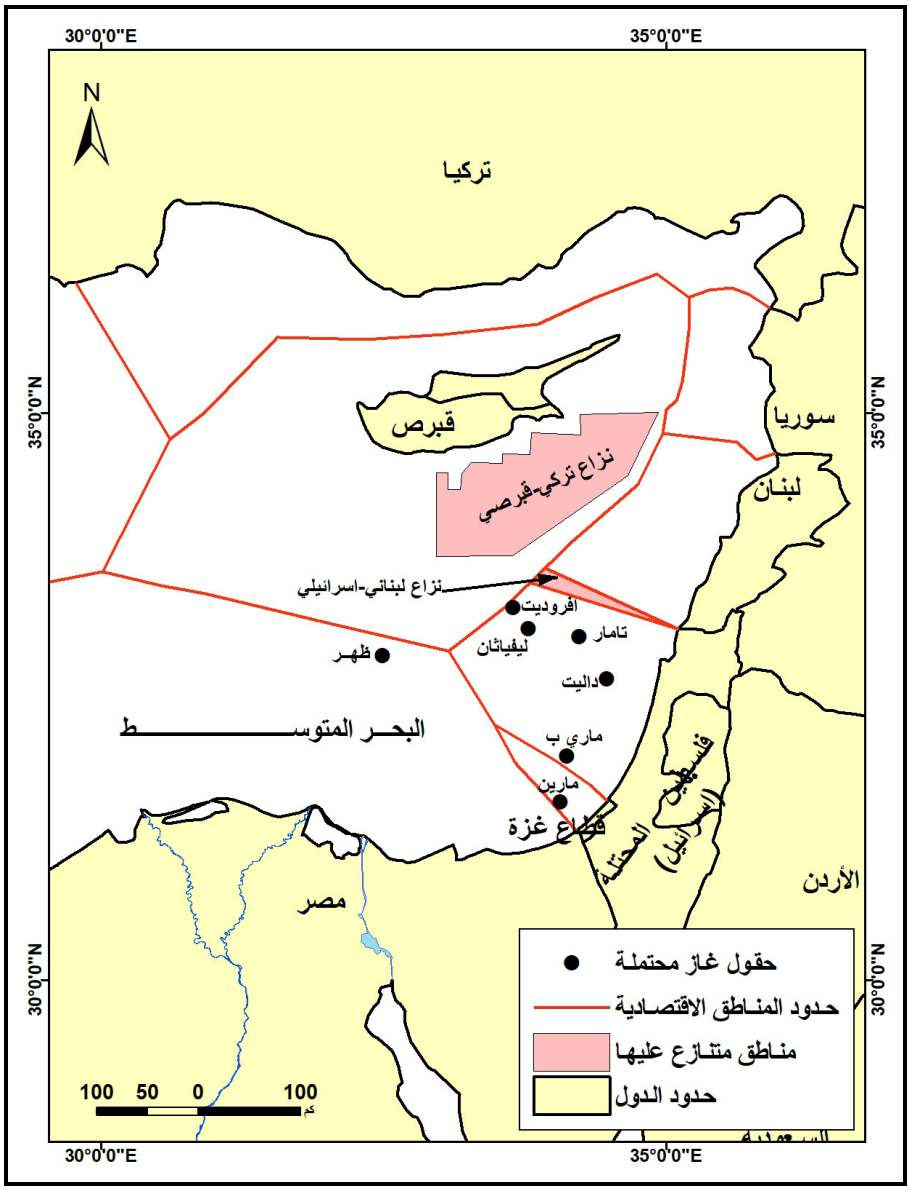

شكل (١) : التوزيع الجغرافي لحقول الغاز الطبيعي المكتشفة في منطقة شرق البحر المتوسط

Source: Gas in the eastern Mediterranean; Drill or Quarrel, the economist, Jan 12th 2013, https://www.economist.com/business/2013/01/12/drill-or-quarrel.

جدول (١) : أهم الاكتشافات الغازية في منطقة شرق البحر المتوسط (٢٠٠٩-٢٠١٠)[١٢].

الحقل	الدولة	الاحتياطات المحتملة (مليار م٣)	تاريخ الاكتشاف	تاريخ الإنتاج المخطط للغاز
تمار	إسرائيل	٢٨٠	٢٠٠٩	٢٠١٣
ليفياثان	إسرائيل	٦٢٠	٢٠١٠	٢٠١٩
أفروديت	قبرص	١٤٠	٢٠١١	٢٠١٧
ظُهر	مصر	٨٥٠	٢٠١٥	٢٠١٧

٢- شجعت هذه الاكتشافات على تعزيز جهود التنقيب في المنطقة مما أعطى دفعة قوية في المنطقة القبرصية المجاورة التي تبين احتوائها على كميات ضخمة من الغاز الطبيعي ورغم أن الإمكانيات التقديرية الكلية لهذه الاكتشافات تبدو متواضعة نسبيا على الصعيد العالمي فإنها تبقى مع ذلك مهمة على نحو ملحوظ فيما يتعلق بإمكانية تحويل المشهد الإقليمي للطاقة"، عبر توفير آمن لإمدادات الطاقة، والحد من واردات الطاقة بالنسبة إلى دول المنطقة، إضافة إلى تأثير ذلك في العلاقات البينية بين بلدان المنطقة.

٣- ومن بين هذه البلدان، مصر التي تتميز بأنها كانت منتجا ومصدرا مهما للغاز الطبيعي منذ أواخر القرن العشرين، قبل أن تتحول إلى مستورد صاف له في السنوات الأخيرة. وتقدر احتياطيات مصر المثبتة من الغاز الطبيعي أكثر من ٢١٠٠ مليار متر مكعب.

وقد وضع تقييم أمريكي في مايو ٢٠١٠ المتوسط التقديري للغاز الطبيعي القابل للاسترداد من الناحية التقنية في حوض دلتا النيل في مصر عند مستوى ٦٣١٠ مليارات متر مكعب، معظمها في البحر، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف الاحتياطات المؤكدة الحالية للبلاد. وأحدث ما توصلت إليه مصر في أغسطس

٢٠١٥، هو حقل "ظهر" الذي يعد أكبر حقل بحري في حوض البحر المتوسط الذي يقدر بحوالي ٨٥٠ مليار متر مكعب، ويقع على بعد ٦ كم فقط من الحدود البحرية بين مصر وقبرص[١٣] بالنسبة لإسرائيل، ترددت الشركات العالمية الكبرى في مجال الطاقة بداية من التعامل معها؛ إذ كانت تعد النتائج المحتملة افتراضية جدا، كما أنها كانت تخشى أن يؤدي التعامل معها إلى الإضرار بعلاقاتها بالدول العربية الكبرى في إنتاج النفط والغاز، والتي كانت تجمعها بها مصالح اقتصادية كبرى تفوق بكثير ما قد تجنيه من تعاونها مع دولة الاحتلال، ولذلك تعاملت إسرائيل مع شركة أمريكية تدعى "نوبل إنيرجي Nobel Energy"[١٤] وهي التي اكتشفت تباعا حقل "تامار" و "ليفياثان".

وقد جرى اكتشاف حقل "تامار" على بعد ١٠ كم غربي حيفا في يناير ٢٠٠٩، من جانب تحالف شركات يضم الشركة الأمريكية نوبل إينرجي، والشركات الإسرائيلية إيسرامكو Israremco، و"ديليك Delek"، و"أفنير Avner"، و "دور Dor". وفي أواخر عام ٢٠١٠، اكتشفت شركة مماثلة تضم شركتي "نوبل" و"ديليك" وحقل "ليفياثان" على بعد ٥٠ كم غرب حقل "تامار". وقد ازداد احتياطي حقل " ليفياثان" الذي قدر في البداية بين ٥٠٩ و ٥٣٨ مليار متر مكعب، إلى٦٢٠ مليار متر مكعب.[١٥]

وبداية من عام ٢٠١٣ عوض حقل "تامار" عن استيراد الغاز المصري، ومن المتوقع أن يضمن مع الاكتشافات السابقة الاكتفاء الذاتي من الغاز لإسرائيل، وما لا يقل عن نصف إنتاجها من الكهرباء. وقد أنتجت إسرائيل ٧,٦ مليار متر مكعب من الغاز في عام ٢٠١٤، و ٩,٧ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٥، ويمكن أن يتجاوز إنتاجها ٢٠ مليار متر مكعب سنويا بداية من عام ٢٠١٨، كما بدأ استغلال حقل ليفياثان الذي يتوقع أن ينتج في الربع الأول من عام ٢٠١٩ حوالي ١٦ مليار متر مكعب في السنة، سيتم تصدير جزء كبير منها[١٦] (شكل ٢).

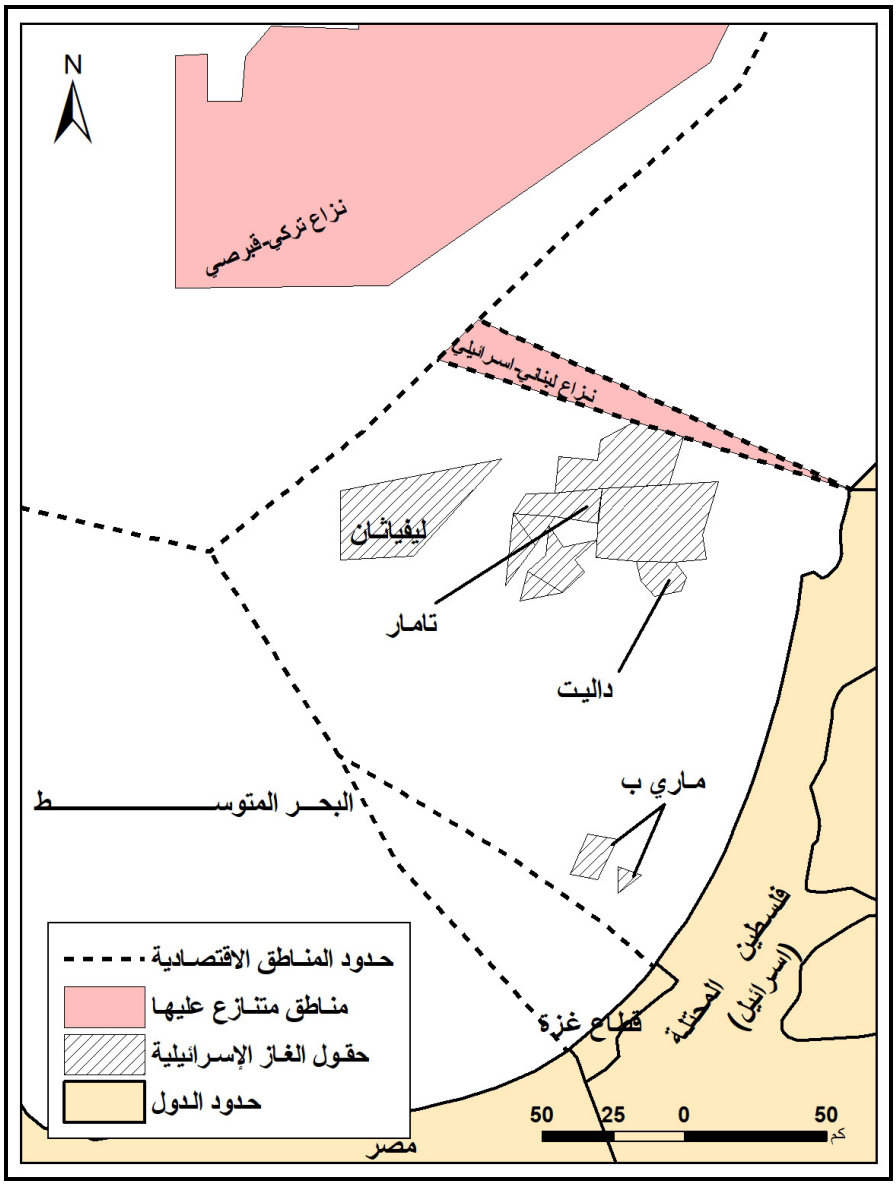

شكل (٢) : توزيع حقول الغاز البحرية الإسرائيلية الرئيسة.

Source: David Wurmser, The Geopolitics of Israel's Offshore Gas Reserves. https://icpa.org/article/the-geopolitics-of-israels-offshore-gas-reserves/.

٤- وفي عام ٢٠١١، كانت شركة "نوبل إنيرجي" الأمريكية أول من اكتشف الغاز قبالة السواحل القبرصية في حقل أفروديت، الذي تقدر احتياطياته بـ ١٢٧,٤ مليار متر مكعب من الغاز. ولأن حقل "أفروديت" يضمن لقبرص اكتفاءها الذاتي من الغاز الطبيعي (حوالي مليار متر مكعب سنويا)، ويقدر الإنتاج القابل للتصدير من ٧٠ إلى ١١٠ مليار متر مكعب، فقد كان الهدف الأول هو تسييل الغاز في ميناء "فاسيليكوس Vassilikos" وبيعه للدول الأسيوية، بيد أن الحفر لم يسمح بإيجاد ما يكفي من الغاز لتغطية تكاليف مصنع تسييل الغاز بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي، فضلا عن الوضع غير المستقر في المنطقة بسبب النزاعات السياسية بين دول المنطقة أو الاختلاف على الحصص ومناطق الاستثمار للحوض الغازي في شرق البحر المتوسط.

وفي فبراير عام ٢٠١٨ تم اكتشاف حقل كاليبسو "Calipso" خلال أعمال حفر نفذها تجمع شركات يضم "إيني" الإيطالية و"توتال" الفرنسية في منطقة بحرية شمال غرب الجزيرة. وقالت شركة "إيني" إن هذا الاكتشاف واعد ويؤكد امتداد مساحة مماثلة لحقل ظهر المصري داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة "لقبرص"(١٧).

ومع انهيار أسعار النفط التي أثرت أيضا في أسعار الغاز، ومن ثم في مناخ الاستثمار في النفط والغاز، كان هناك تحول نحو فكرة الجدوى الأكبر من التصدير إلى الأسواق الإقليمية، مثل مصر(١٨). وهناك مشكلة أخرى تعترض استغلال حقل "أفروديت" وهي استمرار عدم وجود اتفاق لتوحيد الاستغلال بين قبرص وإسرائيل(١٩).

٥- بالنسبة إلى لبنان لم يمتد "الخط الأزرق" الذي تم تحديده في عام ٢٠٠٠ مع إسرائيل إلى البحر، ما تسبب في نزاع على ٨٥٠ كم^{٢} من المياه. ويبلغ إجمالي مساحة المياه الإقليمية اللبنانية حوالي ٢٢ ألف كم^{٢}، تشكل المساحة المتنازع عليها مع إسرائيل حوالي ٤% من مساحة المياه الإقليمية اللبنانية. وقد تم تقسيم المساحة المتنازع عليها إلى عشر مناطق أو بلوكات يمثل "البلوك-٤" أحد تلك المناطق (شكل ٣).

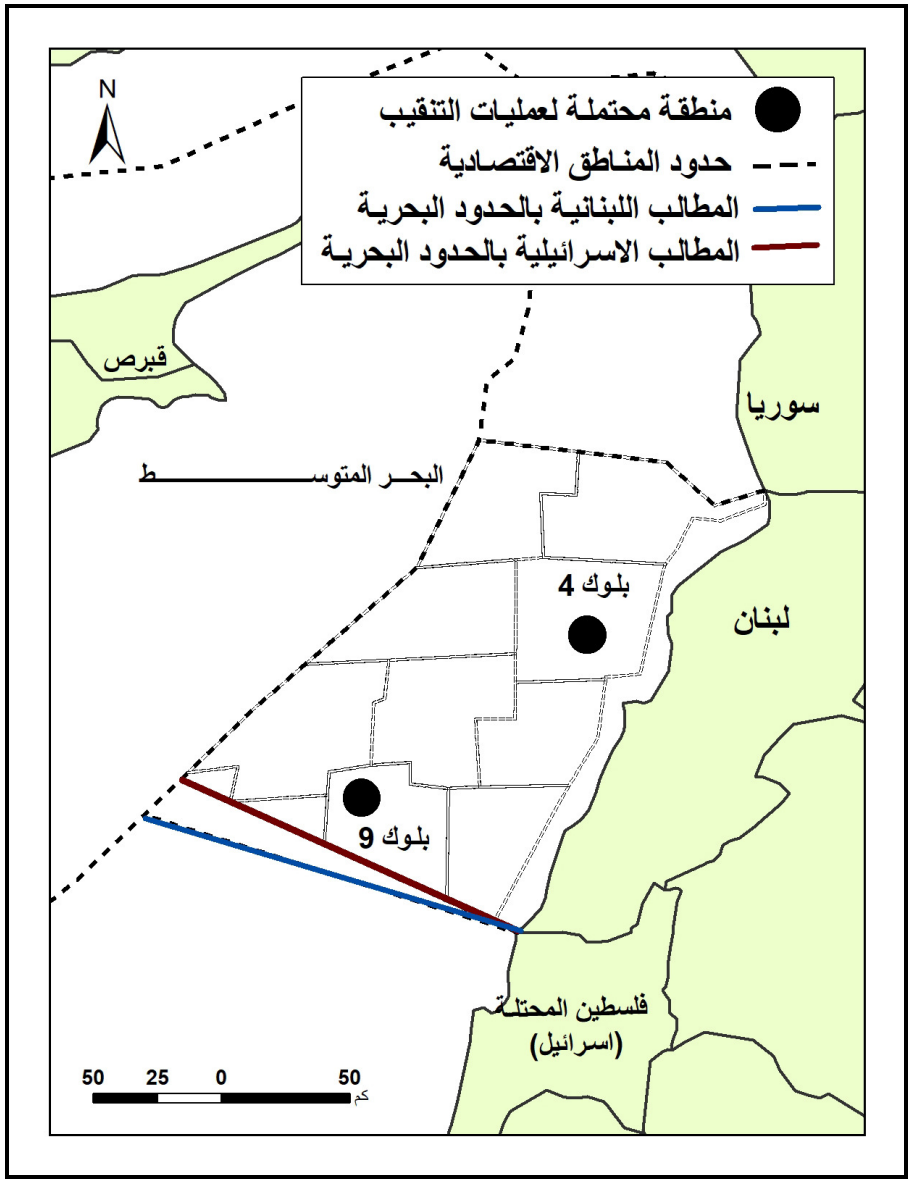

شكل (٣) : المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية.

Source: Total strengthens its position in the Mediterranean region by entering two exploration blocks offshore Lebanon.
https://www.total.com/media/news/pressreleases/total-strengthens-position-in-mediterranean-region-by-entering-two-exploration-blocks offshore-lebanon

وتقدر حصة لبنان من الغاز الطبيعي الذي يتضمنه هذا الجزء من البحر المتوسط بحوالي ٩٦ تريليون قدم مكعبة، وهي ثروة يمكن أن تساعد لبنان في حل جزء من دينه العام .وقد تم تقسيم الثروة النفطية في المياه إلى ١٠ بلوكات، لكن الاستثمار بها ظل متوقفا منذ أعوام، وذلك بسبب الأوضاع السياسية الداخلية في لبنان[٢٠].

وفي يناير ٢٠١٧ وبعد اتفاق القوى السياسية اللبنانية على تقاسم المنافع، أعلنت الحكومة اللبنانية فتح (٥) مناطق بحرية أمام المستثمرين لتقديم عروضهم، وهي البلوكات (١-٨-٤-٩-١٠) وفي ديسمبر عام ٢٠١٧، تم منح تراخيص للتنقيب عن النفط والإنتاج في البلوكين (٤-٩) لشركات "توتال الفرنسية" بنسبة (٤٠%) و"إينى الإيطالية" بنسبة (٤٠%) و "نوفاتك الروسية" بنسبة (٢٠%) على أساس حفر أول بئر في البلوك ٤ في عام ٢٠١٩.[٢١] وهو ما أثار غضب إسرائيل بسبب حساسية موقع هذا البلوك التاسع، ليرد لبنان بأن البلوك التاسع يقع في مياهه الإقليمية، وأن ترسيم الحدود الذي جرى بين قبرص وإسرائيل غير قانوني[٢٢]. وفي ديسمبر عام٢٠١٧، بدأ الجيشان اللبناني والإسرائيلي مفاوضات غير معلنة برعاية الأمم المتحدة لترسيم الحدود البحرية، بيد أن القرار الإسرائيلي ببناء جدار على طول الحدود البرية أخرج هذه المفاوضات عن مسارها، ليبرز حزب الله في صدارة المشهد، قائلا إن ما جرى يقدم مبرر إضافي لعدم تخليه عن سلاحه.

٦- أما بالنسبة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فقد حصلت شركة "بريتش غاز BG" في غزة في عام ١٩٩٩ على رخصة من السلطة الفلسطينية لاستكشاف إسفين الأراضي الفلسطينية الواقعة في منطقة وسط بين المياه الإسرائيلية والمصرية. وتوفر الرخصة الممتدة لمدة ٢٥ عاما لشركة "بريتش غاز" الحق في استكشاف المنطقة وتطوير حقول الغاز وبناء البنية التحتية اللازمة. وفي العالم التالي، قامت الشركة البريطانية بحفر بئرين ناجحين على مسافة نحو ٣٠ كم قبالة ساحل قطاع غزة، وهي أولى الاكتشافات الغازية في منطقة شرق البحر المتوسط بعد مصر[٢٣] وتمتلك شركة "بريتش غاز" نسبة ٩٠% من هذا الحقل، وسوف تنخفض حصتها إلى ٦٠% إذا قرر "صندوق

الاستثمار الفلسطيني" وشركة المقاولون المتحدون ممارسة خياراتهم، ليحتفظ لاحقا الأول بنسبة ٣٠%، والثانية بنسبة ١٠% على التوالي[٢٤] (شكل ٤).

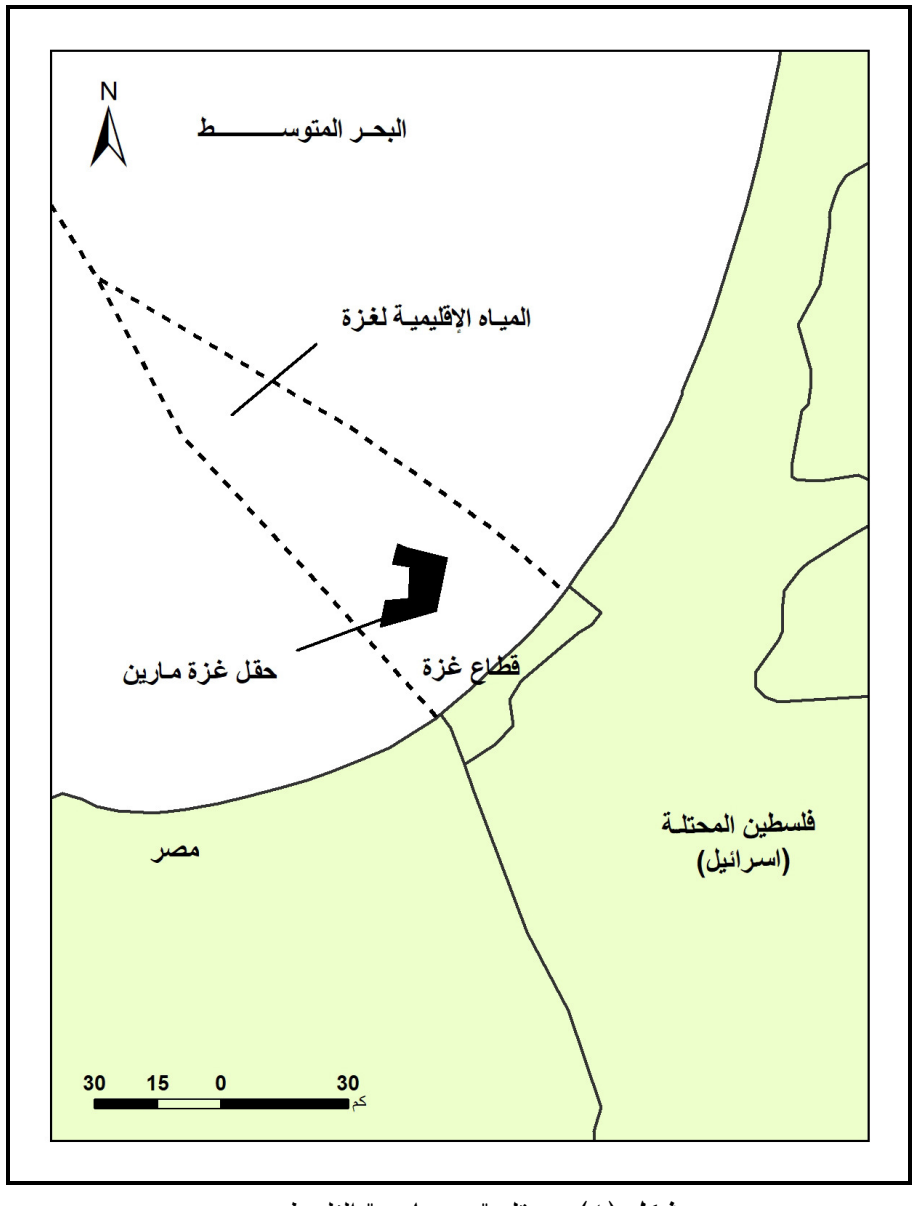

شكل (٤) : حقل "غزة مارين" الفلسطيني.

Source: European Parliament/Directorate-General for External Policies, Energy.

بيد أن جميع أعمال استغلال الغاز الفلسطيني البحري توقفت منذ تولي حركة "حماس" السلطة في عام ٢٠٠٧، وبدأت السلطة الوطنية الفلسطينية برعاية ودعم أمريكيين مفاوضات مع إسرائيل في سبتمبر عام ٢٠١٣ حول إمكانية قيامها بتطوير الحقل. ويمكن أن يحقق هذا الاستغلال ١,٦ مليار متر مكعب من الغاز فيما لوتم تصديق اتفاق أكتوبر عام ٢٠١٣ بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ومن ثم فإن الغاز المستخرج يمكن أن يحل محل النفط الذي تمنحه دولة قطر لإنتاج الكهرباء في قطاع غزة.[٢٥] وفي الوقت الذي يظل فيه قطاع غزة يعيش حالة من الانهيار الكارثي في الأوضاع المعيشية والاقتصادية بفعل العدوان الإسرائيلي المستمر عليه والأزمات التي تعصف بأكثر من٢مليون فلسطيني يعيشون فيه .وفي ظل حالة الانقسام الفلسطيني، تظل إمكانية بدء استثمار حقلي غاز "غزة مارين" معلقة[٢٦].

٧- أما سوريا، فقد أدى اندلاع الثورة فيها عام ٢٠١١، ثم تحولها إلى صراع مسلح بالوكالة عن قوى إقليمية ودولية مختلفة، أدى إلى تأخر العمل في مشروعات الاستكشاف والتنقيب في مياهها الإقليمية، إذ فرضت الدول الغربية عقوبات على الحكومة السورية، بسبب استخدام القوة المفرطة في قمع المتظاهرين .بعضهما في قطاع الطاقة. كما انسحبت شركات غربية كثيرة في قطاع التنقيب وإنتاج الطاقة السوري بعد تحول الثورة إلى نزاع مسلح واسع النطاق ابتداء في منتصف عام ٢٠١٢. وفي أكتوبر عام ٢٠١٣، وقعت سوريا مع روسيا اتفاقا عن طريق شركة "السويزنفطغاز soyuzneftegas" لاستكشاف ٢١٩٠ كم^{٢} في البلوك رقم (٢) من المنطقة الاقتصادية السورية الخالصة، بين بانياس وطرطوس، وقد بلغت مدة العقد ٢٠ عام، بتكلفة أولية مقدارها ١٠٠ مليون دولار، تقدمها الشركة الروسية[٢٧]، إلا أن الشركة جمدت المشروع بسبب تزايد حدة القتال في سوريا، قبل أن تعود الحكومة السورية إلى تأكيد أن الشركة الروسية ستباشر عمليات الاستكشاف في المياه السورية مطلع عام ٢٠١٩، للبدء في استثمار احتياطيات سوريا من الغاز في شرق البحر المتوسط التي تقدرها الحكومة السورية بـ ١٢٥٠ مليار متر مكعب، موزعة على خمسة بلوكات.[٢٨]

من مجمل ما سبق يمكن القول إن ملامح خريطة الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط لم تكتمل بعد بسبب عدم الاستقرار والصراعات السياسية بين دول المنطقة وبالتالي تواجه دولها تحديات وصعوبات كبيرة لتحقيق تنمية وتطوير استغلال الغاز الطبيعي وهو ما سوف نتناوله في المبحث الثاني.

ثانياً – التحديات التي تواجه تنمية وتطوير اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط :

تواجه منطقة شرق البحر المتوسط مستقبلا العديد من التحديات والتهديدات التي قد تعرقل تحقيق المكاسب المنتظرة من الاكتشافات الضخمة من الغاز الطبيعي، أبرزها البيئة السياسية المعقدة نتيجة العديد من الصراعات المزمنة بين دول المنطقة كالصراع العربي – الإسرائيلي، والصراع التركي – القبرصي، وعدم اكتمال النظام القانوني الحالي لاستغلال هذه الاكتشافات، بالإضافة إلى المصاعب الفنية، والتهديدات الأمنية، والمخاطر المالية المرتبطة بتطوير هذه الموارد.وفيما يلي أهم ملامح هذه التحديات:

١) تعقد العلاقات السياسية بين دول المنطقة:

أ- الصراع العربي – الإسرائيلي:

تتسم علاقات إسرائيل في معظم دول منطقة شرق البحر المتوسط – خاصة الدول العربية منها – بتاريخ طويل من الصراع السياسي حول الأرض والحدود، وهو ما يمثل عائقا صعبا أمام تطوير حقولها من الغاز الطبيعي في هذه المنطقة، بل وينذر بقرب تحول هذه المنطقة إلى بؤرة صراع ملتهبة (نتيجة الصراع على الغاز المكتشف حديثا)، قد تتحول إلى حرب إقليمية، ما لم يتم تدارك الموقف بالوسائل السلمية، خاصة مع اتجاه إسرائيل استنادا إلى قوتها العسكرية والدعم الأمريكي لها إلى الاستحواذ على حقوق الآخرين.[٢٩] وتعود أسباب هذا الصراع الممتد بين تل أبيب ومعظم جيرانها في المنطقة إلى طبيعة العلاقات القائمة بين إسرائيل وعدد كبير من هذه الدول، حيث توجد بعض الدول العربية التي مازالت في حالة حرب مع تل ابيب، وبالتالي لا يوجد ترسيم للحدود البحرية بينهما، كما هو الحال مع فلسطين ولبنان وسوريا.

ويعتبر النزاع الحدودي اللبناني – الإسرائيلي نموذجا واضحا لهذا الوضع، فالعلاقات بين الدولتين يحكمها اتفاق وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، الذي صدر في أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦. ويمثل "الخط الأزرق–٢٠٠٠" الخط الأساسي التي تستند إليه إسرائيل في تحديد الحدود البحرية مع لبنان، إلا أن هذا الخط من وجهة النظر اللبنانية يمثل الحد الذي انسحبت إليه القوات الإسرائيلية في عام ٢٠٠٠، بعد اتفاق وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة، ومن ثم فإن هذا الخط يمثل خطا إجرائيا، وليس حدا دوليا بالمعنى الكامل. ومن جهتها ترى إسرائيل أن الحدود داخل البحر مع لبنان ينبغي أن ترسم عموديا على الميل العام للخط الساحلي اللبناني، أي على النقطة (ا) في ترسيم الحدود اللبنانية القبرصية، بينما تطالب لبنان بأن تكون الحدود البحرية امتداد للحدود البرية أو ترسم خطا متعامدا على الخط الساحلى عند رأس الناقورة، أو النقطة (٢٣) في ترسيم الحدود اللبنانية – القبرصية. ومن هنا، يؤكد المسئولون اللبنانيون على وجود تداخل يصل إلى حوالي (٨٥٠) كيلو متر مربع بين الإحداثيات التي تتمسك بها لبنان كحدود بحرية وبرية لها مع إسرائيل وبين الإدعاءات الإقليمية البحرية لتل أبيب.[٣٠]

يشار هنا إلى أنه بمجرد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل وقبرص في أكتوبر عام ٢٠٠١، أبدت لبنان رفضها الاتفاقية[٣١] ولا يزال ترسيم حدود لبنان البحرية بتحديد النقاط النهائية للمنطقة الاقتصادية الحصرية، عالق بين لبنان وإسرائيل، وهو الأمر الذي أكد عليه مؤخرا رئيس كتلة المستقبل "فؤاد السنيورة"، عندما أشار إلى أن لبنان رسم الحدود مع قبرص، وعندما وصلت إلى الجنوب والشمال اصطدمنا بعقبة عدم تمكننا من التوقيع مع إسرائيل، فيما لا يزال الجانب السوري حتى الآن متحفظا ولا يريد التوقيع معنا، مما اضطرنا إلى الابتعاد شيئا ما عن النقطة الثلاثية في الشمال والجنوب[٣٢].

وقد أدى اختلاف الرؤيتين اللبنانية والإسرائيلية حول الحدود البحرية إلى إصدار تهديدات متبادلة بإمكانية اللجوء إلى القوة في حالة قيام الطرف الآخر بانتهاك الحدود

التي يرى كل طرف أنه يمتلك حق السيادة عليها. وفي هذا السياق حذر السيد "حسن نصر الله" زعيم حزب الله اللبناني، إسرائيل من الاعتداء على المناطق المتنازع عليها بين البلدين أو سرقة الموارد اللبنانية منها مشيرا إلى أنه سيقوم باستهداف المنشآت العاملة في مجال استخراج الغاز في شرق البحر المتوسط إذا ما تم الإضرار في المستقبل بموارد الغاز في المياه اللبنانية (شكل ٥).

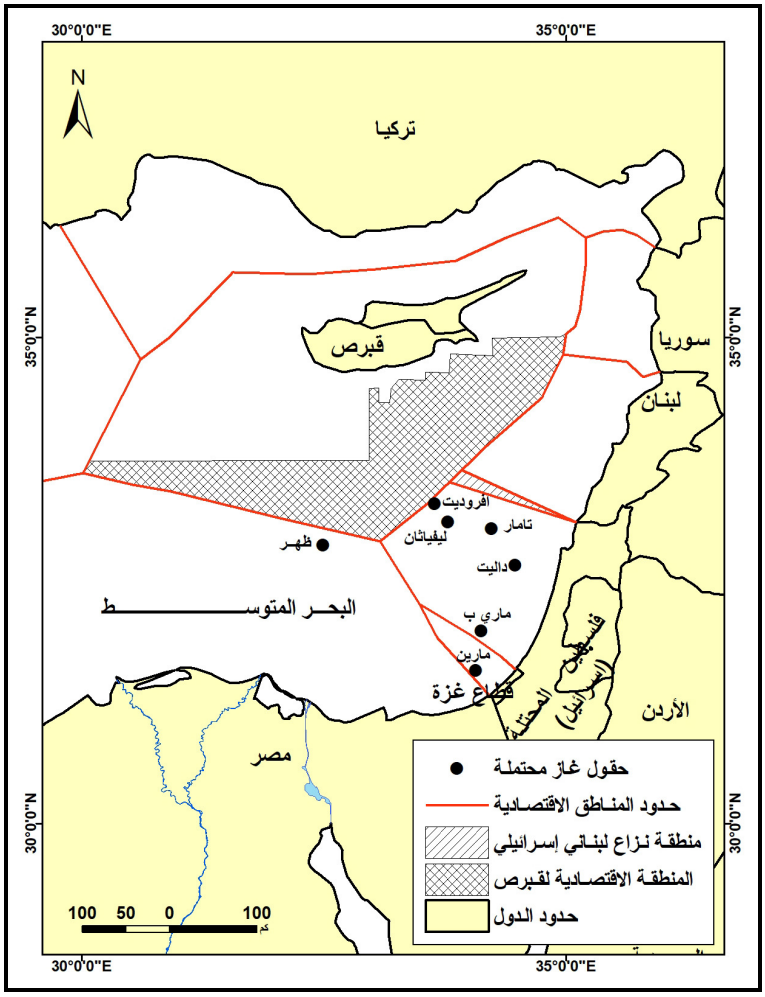

شكل (٥) : المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل في منطقة شرق البحر المتوسط.

Source: PFC Energy, Memo Petroleum Risk Manager (May 2012).

ب- الصراع التركي – القبرصي :

تتسم العلاقات بين تركيا وقبرص بالتوتر الشديد منذ تقسيم جزيرة قبرص في عام ١٩٧٤ إلى قسمين شمالى قبرصي تركي، وجنوبى يونانى ولا تعترف تركيا بحكومة نيقوسيا بعد أن أصبحت قبرص عضوا في الاتحاد الأوروبي، ولا تعترف الحكومة القبرصية بانفصال شمالها الذي يخضع لسيطرة تركية عسكرية. وقد رفضت تركيا الشرط الذي فرضه الاتحاد الأوروبي عليها لقبول طلب انضمامها إلى الاتحاد، وهو الانسحاب من شمال قبرص والاعتراف بها دولة موحدة برئاسة الحكومة القائمة في نيقوسيا.(٣٣)

ويوضح شكل (٦) تقسيم جزيرة قبرص بين الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (المعترف بها من جانب تركيا فقط) وبين جمهورية قبرص (الدولة العضو في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى) فضلا عن المنطقة العازلة التي تقيمها الأمم المتحدة بين الجانبين(٣٤).

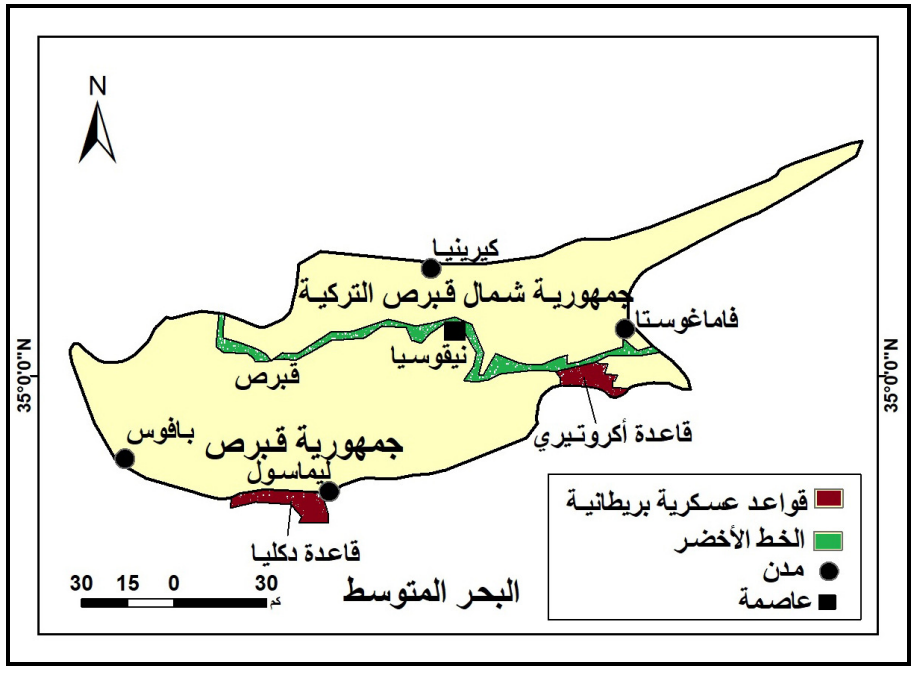

شكل (٦) : جزيرة قبرص المقسمة منذ عام ١٩٧٤.

Source: www.i24news.tv/ar_accessed on 4-1-2018

ورغم رعاية الأمم المتحدة لثلاث جولات من مفاوضات السلام بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، من بينها الجولة التي جرت في بداية عام ٢٠١٢، إلا أن هذه المفاوضات لم تسفر عن تحقيق تقدم يذكر. وقد زاد اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط من حدة النزاع الدائر بين الجانبين التركي والقبرصي، حيث تطالب قبرص الشمالية ببسط سيادتها على معظم المياه المواجهة الساحل الشمالي لجزيرة قبرص. كما طالبت الحكومة التركية مرارا بوقف كافة أعمال التنقيب والاستغلال الجاري في المياه القبرصية، حتى يتم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة بالجزيرة.

وأصدرت تركيا أيضا بيانات عديدة تؤكد فيها أن القبارصة الأتراك لديهم حقوق متساوية ومتأصلة في الموارد الطبيعية المتواجدة في كل الجرف القاري لجزيرة قبرص[٣٥] وردت الحكومة التركية على أعمال التنقيب الأولى التي قامت بها شركة نوبل إنرجي الأمريكية Nobel Energy في البلوك القبرصى رقم ١٢، بإرسال سفن حربية في سبتمبر عام ٢٠١١ إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص.[٣٦] بما في ذلك البلوك المذكور، إلا أن هذه السفن لم تدمر أو تعتدي على المنصات التي أقامتها الشركة، علما منها بأن أي عملية عسكرية تركية تستهدف شركة أمريكية سوف تلقي بظلالها على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية شريكها في حلف الناتو[٣٧].

وفي فبراير عام ٢٠١٢ تفاقم النزاع التركي - القبرصي بعد قيام حكومة القبارصة اليونانيين بطرح الجولة الثانية من المنصات التنقيب عن الغاز والبترول في السواحل القبرصية، حيث وصفت تركيا جولة المناقصات الجديدة باعتبارها خطوة استفزازية وغير مسئولة، مهددة باتخاذ كافة الإجراءات لحماية حقوق ومصالح القبارصة الأتراك. كما أعلنت وزارة الخارجية التركية عزمها منع كافة الشركات التي ستشارك هذه المناقصة في العمل في أي مشروعات مستقبلية للطاقة في تركيا إذا لم تسحب عروضها في المناقصة المذكورة.

وفي أبريل عام ٢٠١٢، قامت حكومة القبارصة الأتراك ردا على جولة المناقصات التي طرحها القبارصة اليونانيون، بمنح امتياز للشركة التركية (TAPO) التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في شمال قبرص، بما في ذلك المياه الإقليمية، وهو ما يتداخل مع البلوكات (١-٤-٥-٦-٧) التي طرحتها نيقوسيا في جولة المناقصات الخاصة بها، كما تتداخل أيضا مع منطقة تابعة لجزيرة رودس اليونانية. وقد بدأت الشركة التركية للبترول بالفعل أعمال الحفر بحثا عن البترول والغاز في شمال قبرص في ٢٦ أبريل عام ٢٠١٢ (شكل ٧).

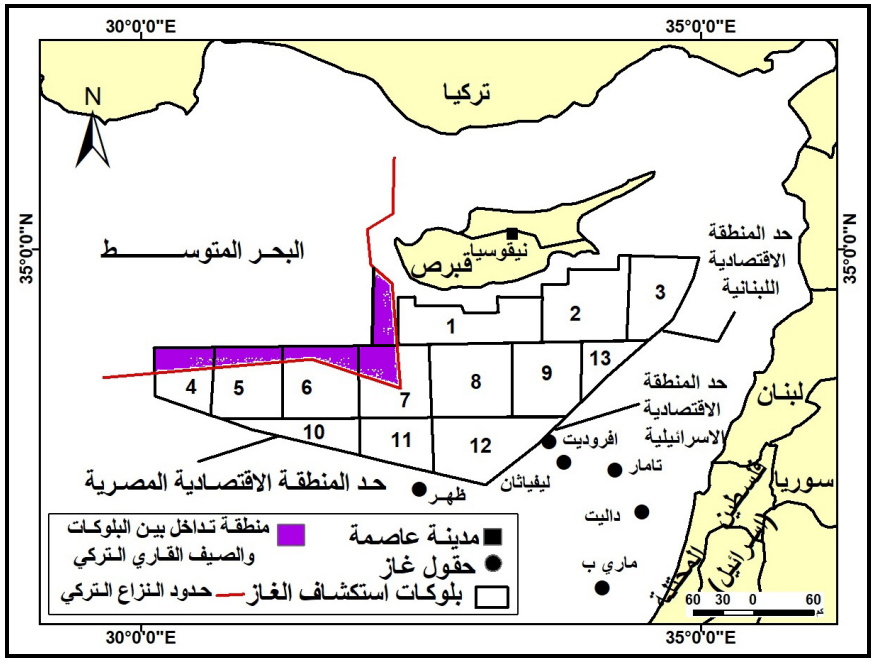

شكل (٧) : المنطقة المتنازع عليها بين تركيا وقبرص ومصر.

Source: International crisis Group, Aphrodite's Gift; Can Cypriot Gas power a new dialogue?". Europe report, no.216 (2April 2012), p. 20.

وعندما أعلنت شركة "إيني Eny " الإيطالية في عام ٢٠١٧ أنها ستقوم بحفر بئرين استكشافين جديدين في المياه القبرصية، أحدهما في القطاع (٦) والآخر في

القطاع (٣) في أوائل عام ٢٠١٨، أدعت تركيا أن أنشطة شركة "إيني" في هذين القطاعين غير مبررة، وبناء عليه تحركت أنقره لعرقلة عمل الشركة الإيطالية ومضايقتها[٣٨]، ففي ٩ فبراير عام ٢٠١٨، اتجهت تركيا استنادا إلى قوتها العسكرية، إلى منع سفنا تابعة الشركة إيني الإيطالية من التنقيب عن الغاز الطبيعي في المياه القبرصية. ونشرت القوات المسلحة التركية مذكرة تعلن فيها عن إجراء مناورات عسكرية في كافة المياه المواجهة لجنوب قبرص حتى ١٠ مارس عام ٢٠١٨.

وإضافة إلى ذلك أكدت أنقرة رفضها لجميع الاتفاقيات التي توصلت إليها قبرص لترسيم حدودها البحرية، بما في ذلك تلك الاتفاقات التي توصلت إليها مع مصر وإسرائيل. ويتوقع كثير من الخبراء أن تستمر تركيا في موقعها المعادي بشأن أنشطة البحث والاستكشاف عن الغاز الطبيعي في المياه القبرصية، خاصة بعد انهيار محادثات إعادة توحيد الجزيرة القبرصية في يوليو عام٢٠١٧، بل ربما تتجه تركيا إلى استخدام أول سفينة حفر حديثة لديها، وهي سفينة Deep Sea Mterall لدعم مطالبها السياسية في المنطقة، وذلك بمرافقة سفن البحرية التركية.[٣٩]

ورد على تصاعد الخلافات مع تركيا بشأن اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، عملت قبرص على توثيق تعاونها العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل واليونان، حيث وقعت مع إسرائيل اتفاقية عسكرية تسمح لسلاح الجو والبحرية الإسرائيلية بالتدخل في حال وجود أي تهديدات لمنشآت الغاز القبرصية في البحر. كما تبادلت الدولتان الزيارات الرسمية ذات المستوى العالي منذ ظهور هذه الاكتشافات والتي كان من أهمها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي"بينيامين نتنياهو" إلى قبرص في فبراير عام ٢٠١٢.

٣) عدم اكتمال النظام القانوني الحالي لاستغلال غاز شرق البحر المتوسط:

يتم تنظيم المسائل المتصلة بالحدود البحرية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٤٠]، المعروفة أيضا باسم اتفاقية (منتيجوباي)، والتي تم التوقيع عليها

في ١٠ ديسمبر عام ١٩٨٢، ودخلت حيز النفاذ في ١٦ نوفمبر عام ١٩٩٤ وتحدد هذه الاتفاقية حقوق ومسئوليات الدول فيما يتعلق باستخدامها للمحيطات والبحار في العالم، وتضع أيضا المبادئ التوجيهية بشأن هذه الاتفاقية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإسرائيل من بين عدد محدود للغاية لم ينضم إلى هذه الاتفاقية حتى الآن.[٤١] هذا وقد تم التوصل إلى أربع معاهدات فقط لتحديد الحدود البحرية في منطقة شرق البحر المتوسط بناء على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٤٢]، هي:

أ- **معاهدة جمهورية قبرص – المملكة المتحدة**، والتي وقعت في عام ١٩٦٠ من جانب جمهورية قبرص واليونان، وتركيا، والمملكة المتحدة، وقد هدفت هذه المعاهدة إلى المحافظة على سيادة المملكة المتحدة على قواعدها في "أكروتيرى" و "ديكيليا".[٤٣]

ب- **اتفاق مصر – جمهورية قبرص**، وتم توقيعه في عام ٢٠٠٣، وحدد المناطق الاقتصادية الخالصة لكل طرف، وقد دخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤، وعين المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بالدولتين وفقا لقاعدة خط المنتصف، والذي حدده الاتفاق في ثماني نقاط إحداثية جغرافية. وقد تضمن الاتفاق إشارة أوردتها الفقرة الخامسة من المادة الأولى تقضي بإجراء البت في النقطتين رقمي (١-٨) لحين التوصل إلى اتفاق من الجانب الشرقي، أي فلسطين (قطاع غزة) وإسرائيل، والجانب الغربي، أي تركيا، بشأن ترسيم الحدود البحرية معهما، على أن تكون النقطتان المذكورتان نقطتين حدوديتين ثلاثيتين حال توقيع ترسيم الحدود البحرية مع الدول المقابلة أو المجاورة، وتؤخذ النقطة رقم (٨) من اتفاقية ترسيم الحدود المصرية القبرصية في الاعتبار كنقطة بداية لترسيم الحدود البحرية بين مصر وتركيا، وتؤخذ النقطة رقم (١) منها في الاعتبار كنقطة بداية لترسيم الحدود البحرية بين مصر وكل من فلسطين وإسرائيل. وبذلك ألزم الاتفاق كلتا الدولتين عند الدخول في أي مشاورات مع طرف ثالث لتعيين الحدود البحرية إبلاغ الدولة الأخرى والتشاور معها، وهو ما لم تلتزم به قبرص تجاه مصر في اتفاقيتها لتعيين الحدود البحرية مع إسرائيل.[٤٤]

ج- **معاهدة جمهورية قبرص – لبنان،** وقد وقعت في عام ٢٠٠٧، وحددت المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين وقد صدقت جمهورية قبرص على هذه المعاهدة، ولم تصدق عليها لبنان، حيث تم تحديد المناطق الاقتصادية بين الجانبين وفقا لنقطتين مؤقتين هما النقطة رقم (١) جنوبا والنقطة رقم (٦) شمالا، وألزمت المعاهدة في مادتها الثالثة أي طرف يدخل في تفاوض مع طرف آخر لترسيم الحدود البحرية في إحداثيات أي نقطة من رقمى (١) و (٦) الرجوع للطرف الآخر. إلا أن قبرص لم تلتزم بهذه المادة عند تحديد حدودها البحرية مع إسرائيل.

د- **معاهدة جمهورية قبرص – إسرائيل:** ووقعت في عام ٢٠١٠، وحددت المعاهدة المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلدين. وقد أدت هذه المعاهدات الأربع لترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة في منطقة شرق البحر المتوسط إلى ظهور نزاعين رئيسين، الأول يتعلق بالمياه الخالصة بقبرص، والثاني يتعلق بتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين إسرائيل ولبنان على النحو التالي:

- أخطرت تركيا الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤، بأنها لا تعترف بمعاهدة تعيين الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة بين مصر وجمهورية قبرص، والتي تم التوصل إليها في عام ٢٠٠٣، مدعية أن الحدود البحرية لقبرص يجب أن تتفق عليها جميع الدول في المنطقة بما في ذلك تركيا استنادا إلى مبدأ الإنصاف.[٤٥] وبعد اكتشافات الغاز في إسرائيل وقبرص، وقعت تركيا اتفاقية مع الجمهورية التركية لشمال قبرص في عام ٢٠١١ لتعيين حدود الجرف القاري بينهما، في سبتمبر عام ٢٠١٢، وفيها قرر الطرفان لـ (قبرص اليونانية) اثني عشر ميلا بحريا فقط كمياه إقليمية في مواجهة الساحل الغربي لقبرص معتبرين إياها مجرد جزيرة وليست دولة.
- تمسكت لبنان بأن المعاهدة آنفا بين قبرص وإسرائيل في عام ٢٠١٠ انتهكت حقوقه على قاع البحر ومياهه الإقليمية[٤٦].

- ومن جهة أخرى، يؤدي عدم تعيين الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة بين مصر وفلسطين، وبين مصر وإسرائيل، وبين سوريا ولبنان، وبين سوريا وقبرص، وبين مصر وتركيا، وبين مصر واليونان، في كثير من الأحيان إلى تصاعد الجدل الداخلي بشأن سرقة دولة ما الغاز على الحدود مع دولة أخرى، وهو ما قد يؤدي إلى نشوب صراعات في المنطقة.

٤) التحديات المالية والتجارية والأمنية:

في تقرير أعده المتابع لشئون الطاقة "سيمون هندرسون Simon Henderson" ونشره معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، في سبتمبر عام ٢٠١٢، قدم عرضا مفصلا لأبرز التحديات التي تواجه اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، خاصة إسرائيل، والتي تتوزع بين تحديات مالية وتجارية وأمنية[٤٧]، وفيما إلى أهم ملامح هذه التحديات:

أ- التحديات المالية:

يرى هندرسون أن اكتشاف موارد جديدة من الغاز الطبيعي في شرق البحر يتطلب انفاق استثمارات هائلة. فالاكتشاف والتنقيب في شرق البحر المتوسط يتمان في مياه عميقة جدا، نحو عشرين ألف قدم تحت سطح البحر، ما يعني أن تكلفة الاستكشاف والتنقيب والتطوير والإنتاج عالية جدا. فعلى سبيل المثال، يتكلف حفر البئر الاستكشافي في البحر حوالي مائة مليون دولار، ويستغرق ثلاثة أشهر لحفره بواسطة سفينة مجهزة خصيصا لهذا الغرض. ومما يزيد من صعوبة الأمر أن عدد من دول شرق المتوسط (خاصة إسرائيل وقبرص) لم يحدد بعد حتى الآن، سياسة واضحة لتصدير الغاز الطبيعي، الأمر الذي يؤثر بشدة على قدرة مشروعات تطوير الغاز الطبيعي المكتشف في شرق المتوسط الحصول على قروض من مؤسسات التمويل الدولية، التي تشترط ضمان وجود زبائن (عملاء) مضمونة لشراء الغاز المنتج قبل الموافقة على منح قروض جديدة في هذا المجال.

ب- التحديات التجارية (انخفاض أسعار الغاز عالميا):

تتمثل التحديات التجارية، من وجهة نظر هندرسون، في تراجع الأسعار العالمية للغاز الطبيعي نتيجة زيادة الكميات المكتشفة منه حول العالم، وبالتالي تصاعد الخلاف حول الجدوى الاقتصادية Economic Feasibility لمشروعات الغاز الجديدة في العالم في ظل الحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية اللازمة لإنتاج ونقل وتصدير الغاز. ويمكن إيضاح أبعاد هذا التراجع في الأسعار العالمية للغاز الطبيعي في النقاط التالية:

- يعانى سوق الغاز الطبيعي في العالم في السنوات الأخيرة من فائض كبير في الإنتاج. فبقدر ما كانت أسعار الغاز الطبيعي عاليه نسبية في الأعوام الأولى من الألفية الثالثة، شجع ذلك على إنفاق مفرط على مشاريع إنتاج غاز إضافية، خاصة في استراليا والولايات المتحدة، حيث تمتلك استراليا حاليا سبعة مشروعات جديدة للغاز الطبيعي المسال Liquid Natural Gas ما بين منتجه بالفعل أو تحت الإنشاء، والتي من شأنها زيادة الصادرات الاسترالية من ٢٦ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٣ إلى ٩٠ مليار متر مكعب سنوية عام ٢٠٢٠، وفي الوقت ذاته سوف تزداد صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، وأربعة مشروعات أخرى قيد الإنشاء إلى ٩٠ مليار متر مكعب سنوية عام ٢٠٢٠.(٤٨)
- يمثل رفع العقوبات عن إيران قبل إعادتها مرة أخرى في عهد إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" ضخا إضافيا متوقعة في سوق الغاز الطبيعي عالمية، خاصة إذا ما تم الانتهاء من مشروع الغاز المسال الضخم في حقل فارس الجنوبي، والذي توقف في عام ٢٠١٢، بعد فرض الجولة الأخيرة من العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي.(٤٩)
- هذا الفائض الكبير من الإنتاج سوف يكون له أثر قوي على سوق الغاز الطبيعي المسال خلال السنوات القادمة، خاصة فيما يتعلق بالأسعار. فمن المتوقع أن يتضرر مصدروا الغاز من هذا الوضع، حيث أن زيادة العرض ستؤدى إلى تراجع أسعار الغاز عالمية.

- يأتي الطلب الأكبر على الغاز الطبيعي المسال في كوريا الجنوبية والصين واليابان وتايوان وهذه الدول تستوعب ٧٠% من الغاز المسال المنقول بحريا بالناقلات المبردة Refreshrated Tankers ولكن بدأ هذا الطلب يتناقص مؤخرا لأسباب مختلفة، منها التباطؤ الاقتصادي في الصين.
- ومع ذلك، فإن الوضع غير المواتي لمصدري الغاز الطبيعي قد يتراجع بشكل جيد في عام ٢٠٢٠، مع دورة جديدة من نقص المعروض، في السوق نتيجة تراجع الاستثمار في مشروعات جديدة في الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، حيث توقفت العديد من مشروعات الغاز الطبيعي المسال الجديدة التي كان من المتوقع أن تدخل حيز الإنتاج بعد عام٢٠٢٠ في أماكن كثيرة من العالم، خاصة بعد المشروعات العملاقة في استراليا.(٥٠)
- كذلك قد يستفيد مصدروا الغاز الطبيعي في العام من استمرار توتر علاقات قطر وروسيا وهما من أكبر المصدرين في العالم بالعديد من الدول، في ضوء الأزمة العربية – القطرية الحالية، والأزمة الأوكرانية، يشار إلى أن قطر تعتبر أكبر الدول المصدرة والمنتجة للغاز المسال في العالم، كما أنها تحتل المرتبة الثالثة عالمية من حيث احتياطيات الغاز المؤكدة بعد روسيا وإيران.

ج- التهديدات الأمنية:

يرى هندرسون صعوبة تأمين الحماية لجميع المنشآت الإسرائيلية للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، في ضوء سهولة تعرضها لهجوم صاروخي، كما توجد أيضا صعوبة في تأمين ناقلات الغاز الطبيعي أيضا فيشرق البحر المتوسط، وإمكانية تحول هذا الأمر إلى كابوس مرعب، وإذا ما نشطت الجماعات المسلحة في مهاجمتها.

١- صعوبة تصدير الغاز الطبيعي المكتشف في شرق البحر المتوسط:

يرى عدد من الخبراء الإسرائيليين إمكانية اللجوء إلى عدة خيارات لتصدير الغاز المكتشف في شرق المتوسط إلى الخارج، خاصة من إسرائيل وقبرص، لعل من أبرزها ما يلي:

- **الخيار الأول**، الخيار المحلي، ويقوم على إقامة محطات عائمة لتسييل الغاز فوق حقل "ليفياثان" أو بالقرب منه (شكل ٨).
- **الخيار الثاني**، الخيار القبرصي، ويقوم على إقامة محطة تسييل مشتركة للغاز بين إسرائيل وقبرص في مدينة فاسيليكوس القبرصية.

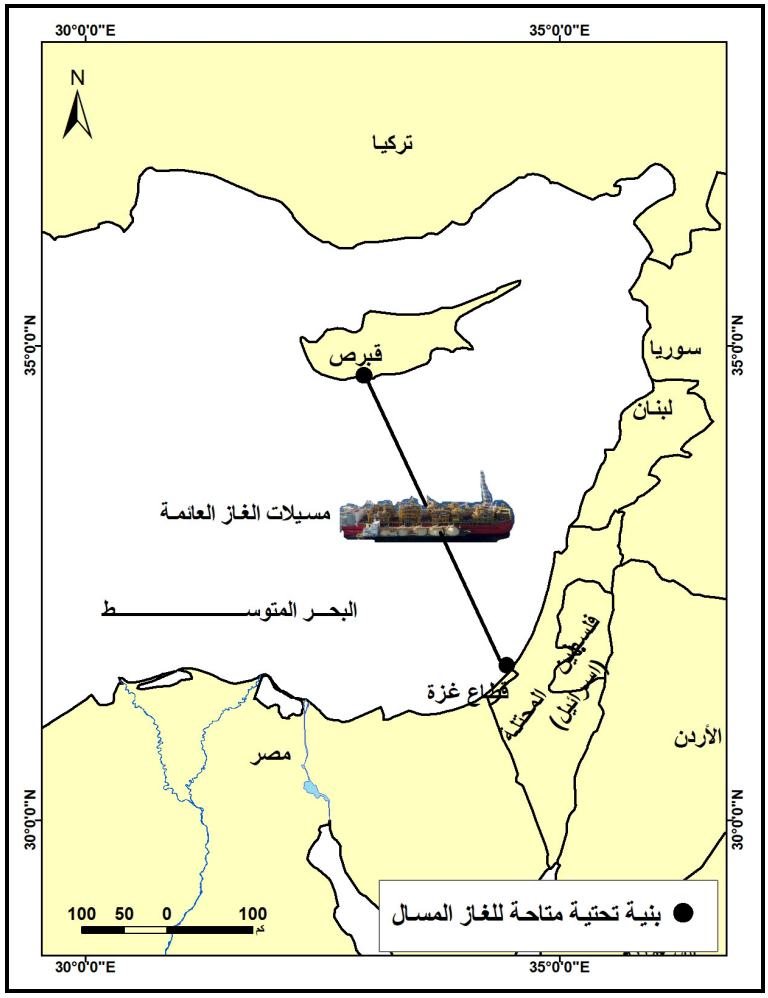

شكل (٨) : الخيارات المطروحة من أجل بناء محطات لتسييل الغاز الإسرائيلي.

المصدر: عرض شركة نوبل للطاقة أمام اجتماع المستثمرين، أغسطس ٢٠١٢.

Noble energy, investor meeting, slide show august 2012, slide 39, http://investors.nblenergy.com/events-and-presentations

- **الخيار الثالث**، الخيار الأردني، ويقوم على إقامة محطة لتسييل الغاز في المنطقة الاقتصادية الحرة في ميناء العقبة الأردني.
- **الخيار الرابع**، الخيار المصري، ويقوم على استغلال قدرات احتياطي الغاز الطبيعي المسال في المنشآت المصرية الموجودة في مدينتي دمياط وإدكو.
- **الخيار الخامس**، الخيار التركي، ويقوم على مد خط أنابيب (ليفياثان – جيهان) تحت سطح الماء إلى تركيا، ثم الاتصال بشبكة الغاز الأوروبية من خلال خط الأنابيب العابرة العابر للأناضول (TANAP) وممر الغاز الجنوبي (SGC) القادم من أذربيجان إلى أوروبا[٥١] (شكل ٩).
- **الخيار السادس**، الخيار اليوناني الإيطالي، وذلك عن طريق ضخ الغاز مباشرة إلى ممر الغاز الجنوبي من خلال تنفيذ مشروع شرق المتوسط (Eastern Mediterranean Pipeline, EMP). الذي سوف يربط كلا من إسرائيل وقبرص باليونان، عبر جزيرة كريت، ثم يرتبط بخط الأنابيب العابر للبحر الأدرياتيكي (Trains Adriatic Pipeline, TAP)، ويعتبر هذا الخط آخر وصلة من مقر الغاز الجنوبي، والتي سوف تنتهي في إيطاليا، وهناك يمكن الربط مع الشبكة الأوروبية عالية الضغط لنقل الغاز European high pressure gas transmission network (ENTOSOG)[٥٢] (شكل ١٠).

ورغم أن الخيار المحلى، أو خيار المحطات العائمة فوق حقل ليفياثان، أو بالقرب منه، قد يساعد صانعي القرار الإسرائيلي على التغلب على التعقيدات البيئية والسياسية والأمنية المحيطة بالخيارات الأخرى، فضلا عن تهدئة المخاوف بشأن فقدان السيادة والاعتماد على طرف خارجي، إلا أن هذا الخيار يواجه تحديات من نوع خاص، لعل من أهمها ما يلي:

- وجود عدد محدود جدا من الشركات العالمية ذات الخبرة في مجال تشييد وتشغيل المحطات العائمة لتسييل الغاز، مثل شل، وبتروناس الماليزية، وربما تكون تعاملات هذه الشركات مع الدول العربية مانع لإظهار رغبتها في التعاون مع إسرائيل في هذا المجال.[٥٣]

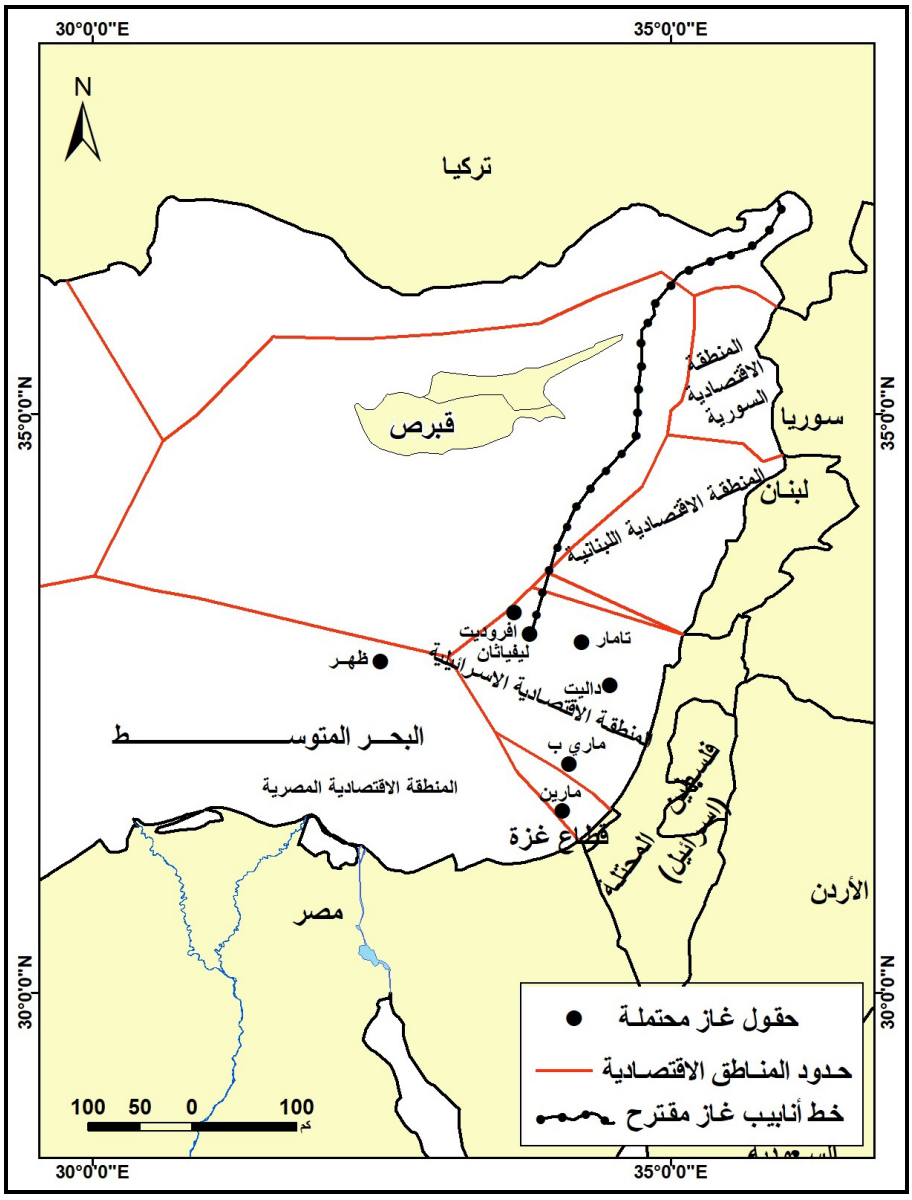

شكل (٩) : خط الأنابيب المقترح بين إسرائيل وتركيا تحت سطح المياه.

Source: The Jamestown Foundation, Can Israeli Natural Gas Reach Europe? Dec 03, available at: https://oilprice.com/Energy/Energy-General/Can-Israeli-Natural-Gas-Reach-Europe.html accessed on January 4, 2018.

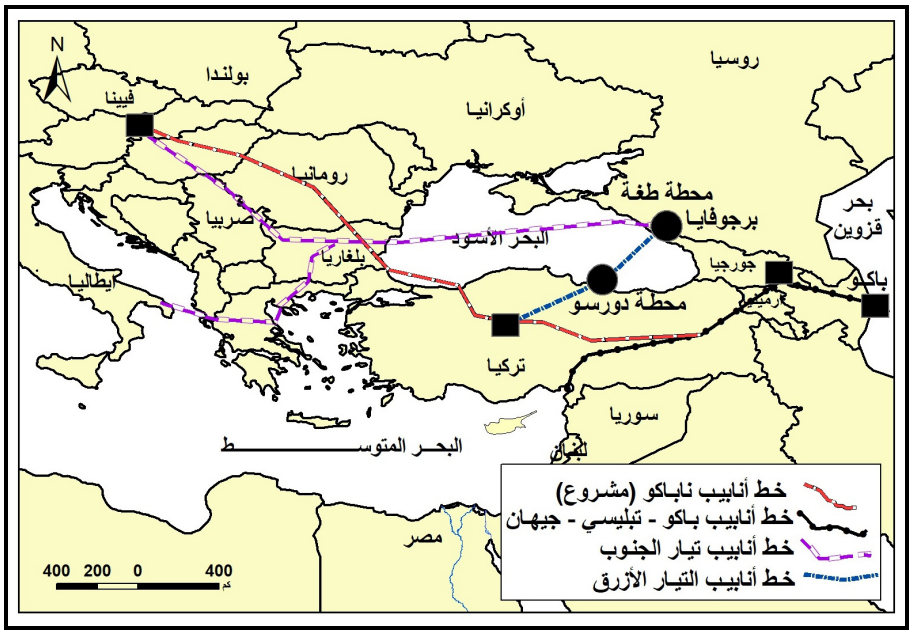

شكل (١٠) : مشاريع متنافسة لنقل الطاقة من بحر قزوين إلى أوروبا.

المصدر: مجلة فورين بوليسي، عدد سبتمبر – أكتوبر، ٢٠٠٩، ص ١٢٣.

- يعد توفير التمويل اللازمة لإنشاء هذه المحطات غير مضمون في ضوء التكاليف المرتفعة جدا لهذه المحطات .
- صعوبة حماية مثل هذه المحطات من الهجمات الإرهابية أو العسكرية من أي من الدول المجاورة.(٥٤)
- ازدحام السواحل الإسرائيلية بالسكان والقوانين البيئية المتشددة مما يؤدى إلى إعاقة إنشاء محطات.
- تسييل بحرية، سواء كان ذلك على سواحل البحر المتوسط، أو في ميناء إيلات على البحر الأحمر.

ويعد الخيار القبرصي، من وجهة النظر الإسرائيلية، أكثر ملائمة من الخيار الأردني نظرا للاعتبارات الأمنية وتوفير منفذا إلى السوق الأوروبي، إلا أن الخيار

القبرصي سيمنح دولة أخرى السيطرة على صادرات الغاز الإسرائيلية، وهو الأمر الذي تعارضه الدوائر الأمنية الإسرائيلية، كما أنه من شأن الخيار القبرصي أيضا التأثر بأي قيود مصرية قد يتم فرضها مستقبلا، على صادرات إسرائيل من الغاز الطبيعي المسال التي تمر عبر قناة السويس، والمتجهة إلى الأسواق الأسيوية، صحيح أن الخيار الأردني قد يساعد تل أبيب على استهداف الأسواق الآسيوية ذات العائد المرتفع، ويجنب سفن تصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي المرور من قناة السويس، إلا أنه غير جذاب من الناحية الأمنية نظر الإمكانية حدوث هجمات إرهابية على مرافق تصدير الغاز على الأراضي الأردنية من جانب الجماعات المتشددة، كما أن سيتطلب أيضا إنشاء خط أنابيب بطول ٢٥٠٠ كيلو متر لنقل الغاز من سواحل شرق المتوسط، وهذا الأمر سيزيد من التكلفة المطلوبة لتصدير الغاز .ومن جهة أخرى يرى عدد من الخبراء الإسرائيليين وجود صعوبات سياسية أمام الخيار المصري مشيرين إلى إمكانية عدم سماح مصر مستقبلا لناقلات الغاز الطبيعي المسال – التي تنقل الغاز الإسرائيلي في البحر المتوسط – بالمرور بحرية عبر قناة السويس، صحيح أن مثل هذا التدخل في مرور الناقلات للغاز الإسرائيلي المسال يعد متناقضة على المعاهدة المنظمة لاستخدام القناة، لكن مصر المعادية من الناحية التجارية لمنافسة الغاز الطبيعي المسال من إسرائيل مع صادرات مصر من نفس الغاز أو المعادية سياسيا لإسرائيل نفسها، قد تبتكر ضوابط سلامة على الشحنات الإسرائيلية لتأخيرها أو وقفها (شكل ١١).

ويتمتع الخيار التركي، في ظل غياب القيود السياسية، بالمنطق التجاري الأفضل، حيث أنه الأرخص والأسرع إنشاء، كما أن يربط إسرائيل بالسوق الأقرب والأضخم. لكن هذا المسار يمنح بلدين - هما قبرص وتركيا السيطرة على صادرات الغاز الإسرائيلية، وهاتان الدولتان ليست لهما علاقات جيدة مع بعضهما البعض، كما أن علاقات تركيا مع إسرائيل، ظلت في وضع سيء لفترة طويلة في السنوات الأخيرة، رغم تطلع تركيا تصبح مركز للطاقة في المنطقة.[٥٥]

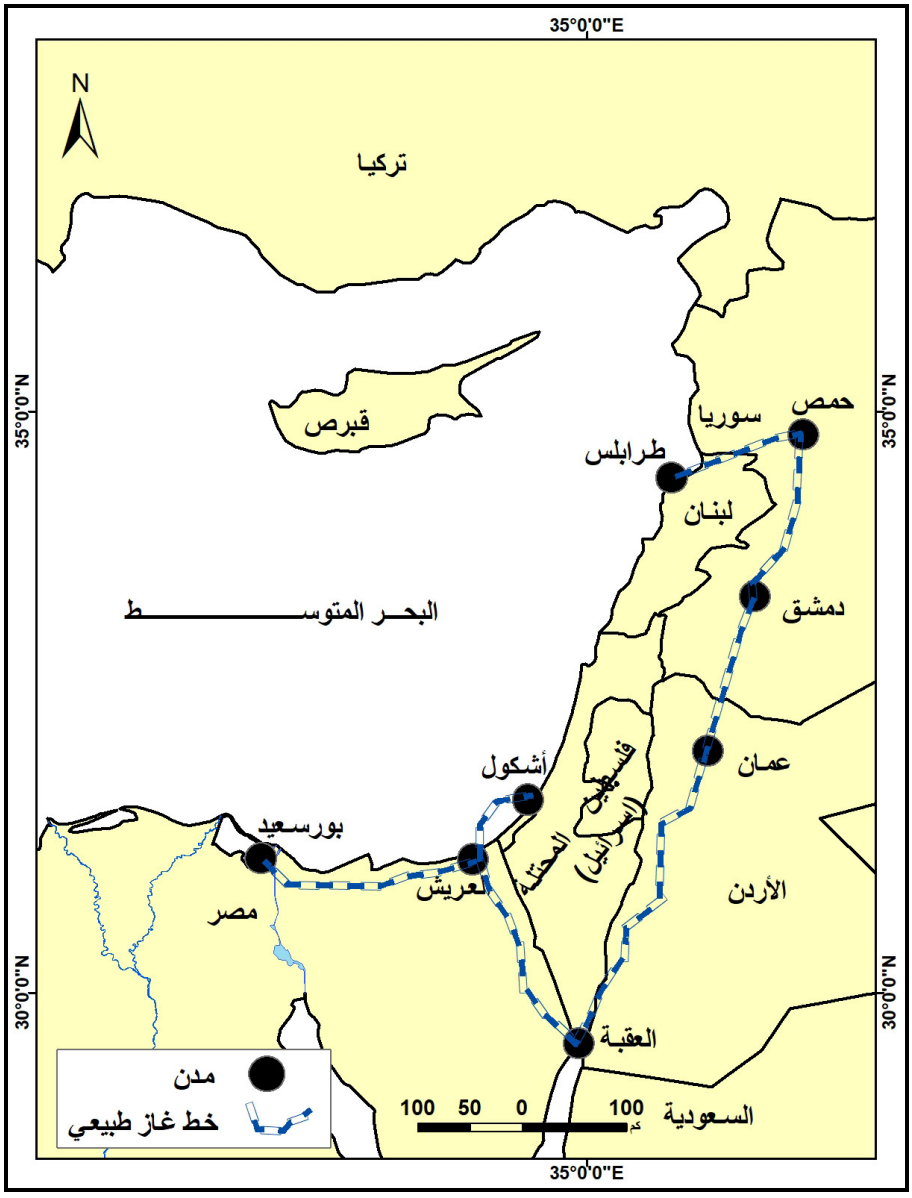

شكل (١١) : خطوط أنابيب تصدير الغاز المصري.

Source: Brenda Shaffer, "Energy Resources and Markets in the Eastern Mediterranean Region", The German Marshall Fund of the United States, Policy Brief, June 2012, p. 4, available at:
https://sivasatarabiva.dohainstitute.org/ar/issue001/Documents/Siyassat01-2013 Hamdi.pdf

ويواجه الخيار اليوناني – الإيطالي لتصدير الغاز الإسرائيلي العديد من التحديات المالية والفنية والتجارية. فمن ناحية، من المتوقع أن تصل تكلفة هذا البديل إلى حوالي ٧,٤ مليار دولار، ويضخ حوالى ٨ مليار متر مكعب في السنة. ورغم أن هذا المشروع كان مدرجة على قائمة المشروعات ذات المصلحة المشتركة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أنه ما يزال يعاني من عدم وجود مصادر للتمويل، إذ يرى عدد من المراقبين أن تكلفة المشروع ستكون أكبر من التقديرات السائدة نظرا لعمق المسار الذي سوف يسير فيه خط أنابيب الغاز، فضلا عن ضآلة الكمية التي سوف ينقلها الخط من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، مقارنة بروسيا وعدد من الدول الأخرى، فالغاز الإسرائيلي سيكون محدد للغاية مقارنة بأجمالي الاستهلاك الأوروبي السنوي من الغاز. ومقارنة بالكميات الواردة إليها من روسيا سنوية والتي بلغت حوالي ١٩٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٧، كما أنه سيكون ضئيلا أيضا في ضوء التوقعات بضخ كميات إضافية إلى أوروبا من العراق وإيران وأذربيجان وتركمنستان من خلال عمر الغاز الجنوبي(٥٦). هذا فضلا عن عدم سماح الوضع المالي للاتحاد الأوروبي في المدى المتوسط للاستثمار في هذا المشروع.(٥٧)

وفي ضوء كل ما سبق، يمكن القول إن قدرة إسرائيل وقبرص على تصدير الغاز المكتشف في شرق المتوسط مستقبلا أصبح أمر مشكوك فيه بشكل كبير، وقد تزداد هذه الشكوك بقوة عند النظر في الجدال الداخلي بشأن تصدير الغاز الطبيعي إلى الخارج في إسرائيل.(٥٨)

وفي هذا السياق، يمكن القول أن اكتشاف حقل ظهر المصري كأكبر حقل للغاز تم اكتشافه في شرق البحر المتوسط قد أنعش التوقعات والآمال بفتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي، نظرا لموقعه الجغرافي وامتلاك مصر البنية التحتية اللازمة لتصدير الغاز الطبيعي إلى العالم، سواء من خلال أنابيب الغاز أو من خلال محطات تسييل

الغاز الطبيعي في مدينتي إدكو ودمياط. وبناء على ذلك ينظر صانعوا القرار في هذه الدول إلى ضرورة الاستفادة من البنية التحتية غير المستغلة حاليا في مصر باعتبارها مفتاح الاستفادة من اكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة. وبالتالي يبدو أن مصر ستصبح في المدى القصير مركز إقليمية لمستقبل الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط ويوضح شكل (١٢) المسارات المحتملة لتصدير الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط.

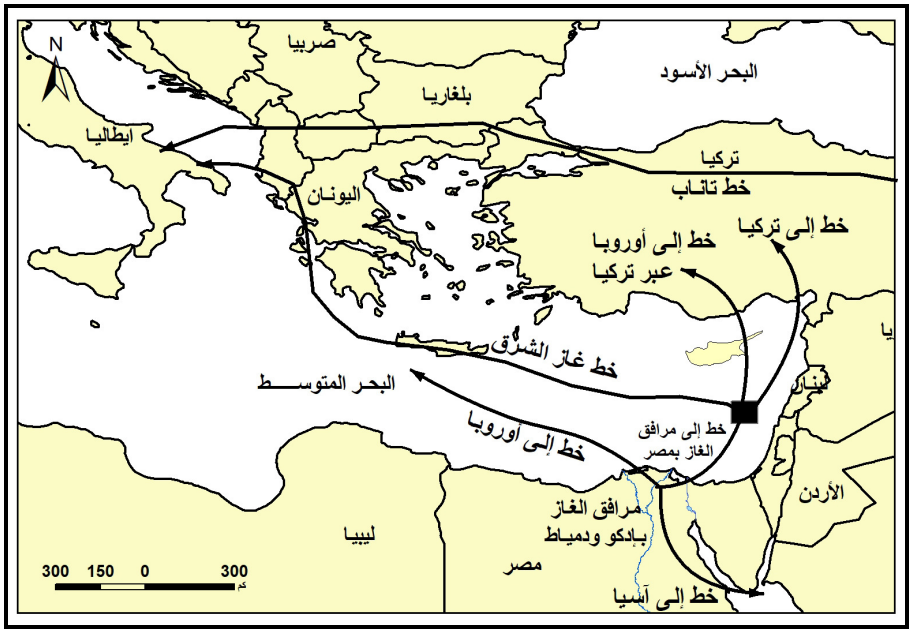

شكل (١٢) : المسارات المحتملة لتصدير الغاز من منطقة شرق البحر المتوسط.

Source: Marketos, Thrassy N. (Jul 2018). Eastern Mediterranean energy geo strategy on proposed gas export routes Note no 11/2018 (INIS-FR--19-0049). France. http://gca.satrapia.com/IMG/pdf/eastern mediterranean energy geostrategy.pdf

وكما يتضح من الشكل، هناك مسارات متعددة يمكن أن يتم من خلال تصدير الغاز المكتشف في منطقة شرق البحر المتوسط إلى أسواق التصدير الرئيسة في أوروبا، ومن خلال البحر الأحمر إلى آسيا وأفريقيا. وتشير الأسهم المتقطعة إلى مسار الانتقال

إلى مرافق تسييل الغاز في دمياط وإدكو في مصر ومنها يتم نقل الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا وآسيا وأفريقيا عبر قناة السويس، ثم البحر الأحمر. أما المسار الثاني من خلال خط أنابيب إلى تركيا ثم خط "تاناب" القادم من أذربيجان إلى أوروبا.

أما المسار الثالث فهو خط أنابيب شرق البحر المتوسط الذي يمر عبر قبرص واليونان إلى إيطاليا.

ثالثاً – استشراف المستقبل :

غاز شرق البحر المتوسط ... ما بين التعاون والصراع

تركز الدراسات المستقبلية على استشراف الاحتمالات المتوقعة للظواهر المختلفة والتغيرات القادمة من خلال أدوات منهجية بينية، يتمثل أهمها في النماذج السببية، وبناء السيناريوهات المتوقعة التطور الظواهر ورسم الخرائط الزمنية التي تربط بين الخبرة التاريخية لتطور الظاهرة، وواقع الظاهرة في الوضع الراهن للتنبؤ باحتمالات التطور المستقبلي.(٥٩)

ووفقا للوضع الراهن في إقليم شرق البحر المتوسط، فإنه يمكن استشراف الرؤى المستقبلية لشكل الإقليم، وفقا الحالة الوضع الراهن، والتي سترتبط شكلا ومضمونا بما يمكن أن تسفر عنه التحالفات الراهنة، والتي ستأخذ أشكالا وأنماط مختلفة من التعاون والصراع على النحو التالي:

- **السيناريو الأول:** يرى فريق من المراقبين أن هذه الاكتشافات، وما سيترتب عليها من تحقيق ثروات ضخمة، سوف تساعد على تطوير أطر للتعاون الإقليمي بين دول المنطقة في المدى القريب من أجل تحقيق المصالح المشتركة بين هذه الدول، وبالتالي معالجة الصراعات المزمنة في المنطقة.
- **السيناريو الثاني:** بينما يرى فريق آخر إلى التأكيد على أن هذه الاكتشافات سوف تؤدى إلى تأجيج النزاعات القائمة بين دول شرق المتوسط، أو إلى نشوب

حروب جديدة في سبيل السيطرة على الثروات الهائلة التي تحتلها هذه الاكتشافات، وبالتالي فإن هذه الاكتشافات لن تكون سوى "فتيل لإشعال وتأجيج الصراعات في المنطقة".

- **السيناريو الثالث:** ويرى فريق ثالث أن تطوير اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط سوف تؤثر بشكل أساسي على تشكيل مستقبل العلاقات بين دول المنطقة، سواء من الناحية التعاونية أو الصراعية، ففي الوقت الذي مثلت فيه هذه الاكتشافات دافعة إلى تكوين تحالف جديدين بين كل من مصر واليونان وقبرص وإسرائيل، من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة، قادت هذه الاكتشافات أيضا إلى زيادة التوتر بين تركيا وقبرص من ناحية، وبين لبنان وإسرائيل من ناحية أخرى. ويتحدى أنصار الفريق الثالث نظراءهم من التفكير الليبرالي الذي يفترض أن تطوير هذه الاكتشافات من شأنه أن يزيد من احتمالات الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة. وبدلا من ذلك يؤكد هؤلاء على أن الاعتبارات الأمنية سيكون لها الأولوية والأسبقية على تحقيق المنافع الاقتصادية النابعة من إمكانية تطوير وتنمية وتصدير الغاز المكتشف من شرق البحر المتوسط.(٦٠)

وبناء على ما سبق، فإن فرص التعاون والصراع قائمة في إقليم شرق المتوسط، ولا يمكن استبعاد أي خيارات وسيناريوهات من التعاون/الصدام، في ظل البيئة الراهنة للإقليم وشبكة علاقاته وتحالفاته السياسية والإستراتيجية التي يمكن أن تشكل أنماط العلاقات لاحقا، خاصة أن دول الإقليم لا تزال ترسم علاقاتها في إطار من المصلحة المباشرة، مع توافر الإرادة السياسية والإستراتيجية البناء تحالفات سياسية ثنائية وثلاثية متعددة الأطراف، وهو ما يمكن أن يطور بالفعل نموذج التفاعل الاستراتيجي بين دول الإقليم الذي لا يزال يعاني حالة عدم الاستقرار، والتي ستؤثر في أي سيناريو مستقبلي يمكن أن يحدد علاقات القوى الرئيسة في الإقليم، والتي يمكن البناء عليها لاحقا خاصة أن الأطر النظرية المقترحة للتعاون تبدو في حاجة لمحددات حقيقية وفاعلة يمكن البناء عليها في الفترة المقبلة.

الخاتمة :

غاز شرق البحر المتوسط نعمة أم نقمة على المنطقة؟

تبدو في الأفق ملامح لإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة حيث تتسم منطقة شرق البحر المتوسط بعلاقات وصراعات متعددة بين العديد من الاتجاهات الإقليمية الفاعلة، بعضها مرتبط بسرديات تاريخية، وقضايا سيادية معقدة، ونزوع نحو الهيمنة وسياسات القوة كما هي الحال في سياقات الصراع العربي – الإسرائيلي، أو المشكلة القبرصية.

وعلاوة على ذلك ثمة عدد من النزاعات بشأن الحدود البحرية بين دول المنطقة، خاصة بين تركيا وقبرص، وبين إسرائيل ولبنان .كل هذه القضايا السياسية التي غالبا ما تقترن بسياقات محلية وحسابات سياسية يجرى توظيفها تعقد استغلال إمكانات الغاز المكتشفة في حوض شرق البحر المتوسط.(٦١)

وبعد تخليها عن فكرة بناء مرافق الغاز المسال الغاز الخاصة بها وجهت إسرائيل وقبرص نظرهما إلى مبيعات الغاز إلى الأسواق الإقليمية، بصفتها وسيلة لتمكين تنمية حقول الغاز الخاصة بها، غير أن أفضل سوق إقليمية ممكنة، وهي تركيا، والتي يمكن أن تكون أيضا بوابة للصادرات إلى أوروبا، تظل مغلقة في وجه صادرات الغاز الإسرائيلية إلى أوروبا بسبب استمرار المشكلة القبرصية. وتؤثر العلاقات بين إسرائيل وتركيا الناتجة أساسا عن موقف تركيا المساند لحقوق الشعب الفلسطيني والرافض لسياسيات إسرائيل تجاهه خاصة فيما يتعلق بحصار غزة.(٦٢)

ومنذ الاكتشافات المهمة لشركة "إيني الإيطالية" في أغسطس ٢٠١٥ لحقل ظُهر المصري العملاق في موقع بالقرب من حقول "أفروديت، وليفياثان، وتمار" في حوض الشام، برزت أهمية مصر بوصفها البلد التي قد يكون المفتاح " للاستفادة من إمكانات الغاز في شرق البحر المتوسط. وتعكف إيطاليا وشركة "إيني" على الترويج بفكرة إنشاء "محور مركزي للغاز HUB" في منطقة شرق البحر المتوسط، يكون بنية تحتية إقليمية لتصدير الغاز من شأنه أن تجمع الغاز من الحقول البحرية في قبرص وإسرائيل ومصر

لقربها الجغرافي الشديد من بعضها البعض (شكل ١٣) لتصديره إلى أوروبا باستخدام مرافق الغاز الطبيعي المسال "القائمة في مصر وهي مصنعي دمياط وإدكو" (شكل ١٤).

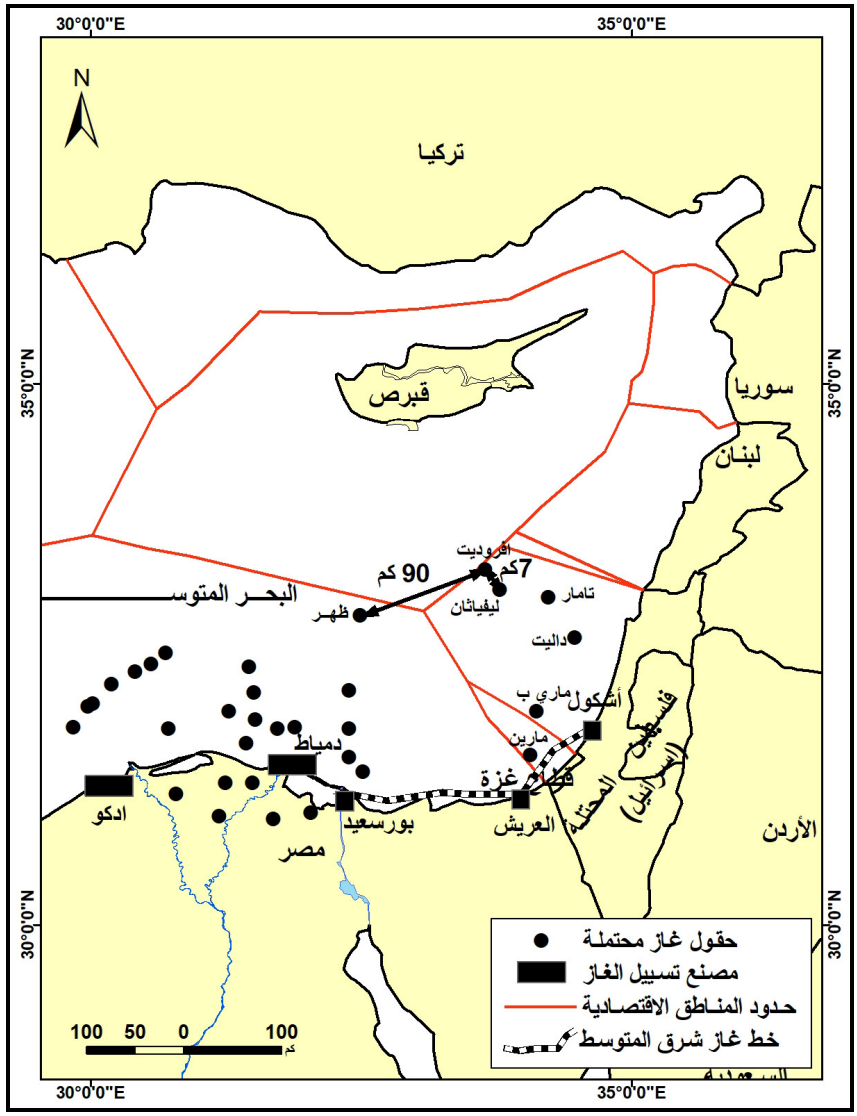

شكل (١٣) : القرب الجغرافي بين حقول الغاز الطبيعي الضخمة في شرق البحر المتوسط.

Source: Tagliapietra, S. (2017). Energy: A Shaping Factor for Regional Stability in the Eastern Mediterranean? Policy Department, Directorate-General for External Policies, European Parliament. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/578044/EXPOSTU (2017)578044 EN.pdf

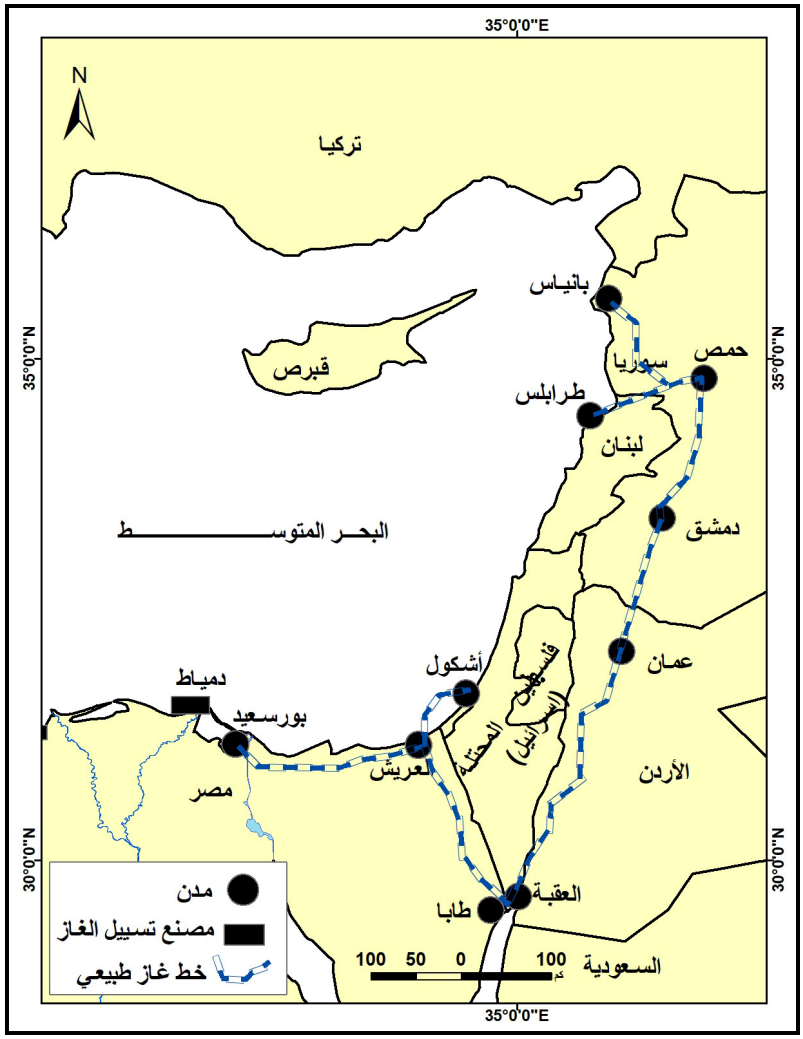

شكل (١٤) : البنية الأساسية لتصدير الغاز الطبيعي في مصر.

المصدر: شريف أحمد: إستراتيجية وزارة البترول لتنمية واستغلال الغاز الطبيعي وأثر ذلك على الأمن القومي المصري، بحث التخرج، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٨.

ومن السابق لأوانه معرفة فرص إنجاز مثل هذا المشروع المشترك في ظل استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، والصراع في قبرص، ونشوء صراعات جديدة أخرى في هذه المنطقة الهشة والمعقدة سياسي.

وفي حين يحتدم الصراع الإقليمي والدولي على سوريا، وتتضاءل فرص حل الأزمة مع عودة أجواء الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة، واحتدام الصراع بين إسرائيل وإيران في سوريا، تبقى فرص استغلال الغاز السوري شرق البحر المتوسط محدودة، رغم أن روسيا تملك حقوق حصرية لإنتاج الغاز السوري في البحر المتوسط لتضيف بذلك بعدا جديدا لنفوذها المتنامي في الشرق الأوسط والوصول إلى المياه الدافئة باستقرارها في ميناء اللاذقية شرق البحر المتوسط، بعد أن نجحت في ترسيخ نفسها في سوق النفط في كردستان العراق، ودخلت على خط الغاز اللبناني في البحر المتوسط.

والخلاصة:

هل يصبح غاز منطقة شرق البحر المتوسط نعمة أم نقمة على المنطقة؟

وللإجابة على هذا السؤال نقول؛ لكي يصبح الغاز نعمة على دول المنطقة فلابد من التفكير على أساس إقليمي، وهو ما لا يمكن أن تقوم له قائمة مادام الكيان الصهيوني مستمرا في سياسته الاستعمارية. وهو ما يجعل دول المنطقة تستمر في النظر إلى الطاقة بوصفها مصدر للمصلحة الوطنية، ما يجعل الصراعات والحروب في شرق المتوسط أمرا لا مفر منه في المستقبل، وفي أواخر عام ٢٠١٩ تم توقيع الإتفاق التركي – الليبي والذي سمي بـ "مذكرة التفاهم" بين حكومة تركيا وحكومة الوفاق الليبية برئاسة "فايز السراج" والذي بموجبها أتاحت لتركيا ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا والذي يسمح لها بالتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليبيا، وهو ما يتعارض مع القوانين الدولية للبحار، وبالإضافة إلى تزويد حكومة الوفاق بالسلاح وغزو ليبيا، مما يهدد الأمن القومي لشرق البحر المتوسط بما فيها مصر التي تشترك بحدودها الغربية مع ليبيا والتي تمتد لأكثر من ١٠٠٠ كم (شكل ١٥)[٦٣]. ويمكن حينئذ النظر إلى منطقة شرق البحر المتوسط من منظور هذا السيناريو بوصفها "منطقة الفرص الضائعة" وبالتالي يصبح الغاز نقمة ووبالاً على المنطقة.[٦٤]

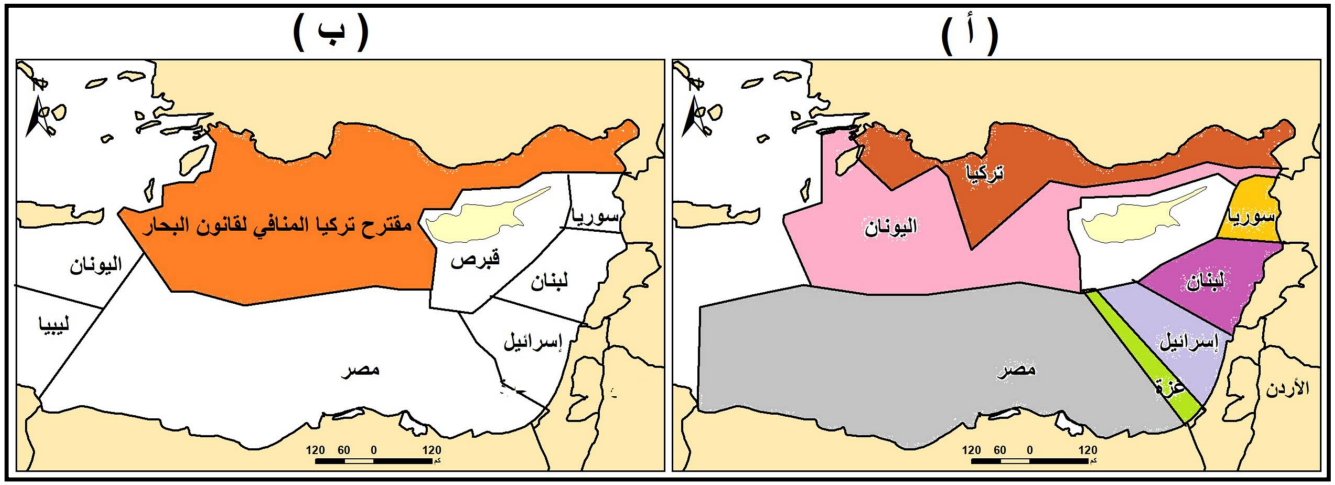

شكل (١٥) : الحدود البحرية في منطقة شرق البحر المتوسط والمزاعم التركية المخالفة لقانون البحار.

المصدر: أحمد قنديل (٢٠٢٠) مستقبل الشراكة المصرية اليونانية القبرصية.. خطوات نحو التكامل، الملف المصري، العدد (٢٥) يناير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ١٢.

هوامش الدراسة

١. يقسم حوض البحر المتوسط إلى ثلاثة أحواض فرعية هي الحوض الغربي، وهو البوابة إلى الأطلنطي، والأوسط بين منتصف الجنوب الأوروبي والشمال الإفريقي، والشرقي محل دراستنا، والذي يحده شمالا كل من تركيا واليونان، وجنوبا كل من مصر وليبيا، وشرقا كل من سوريا، ولبنان وإسرائيل وقطاع غزة، وغربا المسطح المائي بين كل من اليونان شمالا وشمال شرق ليبيا جنوبا، مرورا بجزيرة كريت اليونانية بالإضافة إلى جزيرة مرورا بقبرص.
ويضم الإقليم بعض الجزر الإستراتيجية، منها جزيرة قبرص الدولة، وتقع في شمال شرق الحوض، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي وجزيرة كريت، والعديد من جزر بحر إيجه، في شمال الحوض، والذي يفصل بين كل من تركيا واليونان، ولعل أهمها جزيرة رودس التي ارتبطت بالهدنة الشهيرة الخادعة بين العرب وإسرائيل إبان حرب فلسطين الأولى عام (١٩٤٨)، والتي مهدت لقيام دولة إسرائيل. للمزيد من التفاصيل انظر محمد قشوش، صراع النفوذ العسكري، والأمن في شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣، المجلد ٥٣، يوليو ٢٠١٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ٨٢.

٢. صافيناز أحمد (٢٠١٧)، التدخل العسكري الأمريكي في سوريا، خرائط النفوذ الدولية والإقليمية الجديدة، كراسات إستراتيجية رقم (٢٧٩) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ٣٣.

٣. مروان قبلان (٢٠١٨)، اكتشاف الغاز الطبيعي شرق المتوسط: استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية، مجلة استشراف، العدد (٧٣) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص ٧٣.

٤. محمود توفيق (٢٠١٦)، منهجية البحث العلمي، مع التطبيق على البحث الجغرافي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ٣٥.

٥. سعيد عبده (٢٠١٠)، جغرافية النقل: مغزاها ومرماها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ٤٠.

٦. سعيد عبده (٢٠١٠)، المرجع نفسه، ص ٥٦.

٧. جمال حمدان (١٩٨٠)، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، المجلد (١)، عالم الكتب، القاهرة، ص ١١.

8. Manners, G. (1964). The Geography of Energy. Hutchinson University Library, London, p. 20.
9. De Micco, P. (2014). The Prospect of Eastern Mediterranean Gas Production: An Alternative Energy Supplier for the EU?. European Union, Policy Department, Directorate-General For External Policies; https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/briefingnote/join/2014/522 3 39/EXPO-AFET SP%282014%29522339En.pdf
10. Schenk, C.J., Kirschbaum, M.A., Charpentier, R.R., Klett,T.R., Brownfield, M. E., Pitman, J.K., ... & Tennyson, M. E. (2010). Assessment of undiscovered oil and gas resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean. US Geological Survey Fact Sheet, 3014(4).
11. weekly overview on eastern Mediterranean natural gas mathers/natural gas Europe, Tekmos Monitor, Jan.22,2016, at https://goo.gl/nyf2zx, accessed on 27-5-2018.
12. Tagliapietra, S. (2017). Energy: A Shaping Factor for Regional Stability in the Eastern Mediterranean? Policy Department, Directorate-General for External Policies, European Parliament. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/578044/EXOSTU (2017)578044EN.pdf

١٣. هذا الاكتشاف الهائل للغاز، من الناحية المتطورة له آثار محتملة في الخطط المتعلقة بتحويل احتياطيات الغاز في حقول " ليفياثان" و"أفروديت" المجاورة، وكلاهما لا يزال ينتظر التنمية.

14. Cürel, Ayla (2016) Eastern Mediterranean Gas: Source of Prosperity for the Region?, in Colombo, Silvia; Mohamed El Harrak; & Nicolò Sartori, eds, The Future of Natural Gas Markets and Geopolitics. Netherlands: Lenthe/European Energy Review (117–138), p. 16.

١٥. تأسست شركة نوبل "انيرجي" في عام ١٩٣٢، ويوجد مقرها في هيوستن بولاية تكساس، وتتمتع بخبرة عميقة في مجال الحثر، وتعمل في خليج المكسيك وخليج غينيا وجزر المالوين.

16. Israel's Leviathan gas reserves estimate raised by 16 pct, https://www.reuters.com/article/israel-natgas-leviathan/israels-leviathan-gasreserves-estimate-raised-by-16-pct-idUSLONOPO08Q20140713 accessed at 27-52018 .
17. Curel, Ayla (2016). Op. cit., p. 120.

١٨. اكتشاف الغاز في حقل قبالة قبرص يشبه حقل "ظهر" رويتر (تم الدخول بتاريخ ٢٠١٨/٢/٨).

https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN1FS1JQ
19. Curel, Ayla (2016). Op. cit., p. 125.

20. Curel, Ayla (2016). Ibid, p. 125.

٢١. لميس عاصى، خريطة الصراع على الثروات النفطية في شرق البحر المتوسط العربي الجديد (شوهد في ٢٠١٨/٥/٢٦).

https://www.alaraby.co.uk/economy/beb4776b-9346-4343-bd2f38920d3f4198

22. Total strengthens its position in the Mediterranean region.

٢٣. لميس عاصى، مرجع سبق ذكره.

٢٤. المرجع نفسه.

25. Offshore technology, Gaza marine gas field, https://www.offshoretechnology.com/projects/gaza-marine-gas-field/accessat27-5-2018 .
26. Ibid.
27. Ibid.

٢٨. جهاد عويس، غاز غزه المخنوق، الاحتلال والانقسام يمنعان الاستثمار حقلين بحريين، العربي الجديد، ٢٠١٨/٢/٢٧ (شوهد في ٢٠١٨/٥/٢٦).

٢٩. دمشق توقع اتفاقا ضخما مع روسيا للتنقيب عن النفط والغاز، موقع قناة الميادين، ٢٠١٣/١٢/٢٥(شوهد في ٢٠١٨/٥/٢٧).

http://www.almayadeen.net/news/560175/%D884%D8%BA%D8%A7%D8%B2

30. Syrian offshore gas exploration will begin in early 2019, the country's oil minister, Reuters, Dec, 13, https://af.reuters.com/article/commoditiesNews/idAFL8N10D4SB accessed at 27-5-2018.

٣١. لميس عاصي، مرجع سبق ذكره.

٣٢. أحمد قنديل (٢٠١٣)، اكتشاف الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط هل تدفع إلى التعاون أم تشعل الصراع بين دولها – الحالة الإسرائيلية ٢، جريدة الأهرام، ١١ مارس، القاهرة.

٣٣. أحمد قنديل (٢٠١٦) غاز شرق المتوسط وضرورة تعيين الحدود البحرية، مجلة الملف المصري، العدد (٢٨) ديسمبر، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص٢٣ .

٣٤. زينب شاكر السماك، سباق الطاقة في البحر المتوسط يرسم حرب الخرائط الجيواستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية ٧ اكتوبر ٢٠١٧ متاح على الرابط التالي:

https://annabaa.org/arabic/strategicissues12707 (تم الدخول بتاريخ ٢٠١٨/١/٤)

٣٥. طلبت لبنان من قبرص تعديل اتفاقية ترسيم الحدود مع إسرائيل حتى تحترم الرؤية اللبنانية لحدودها، إلا أن قبرص رفضت هذا الطلب وكان هذا الرفض أحد العوامل التي أدت إلى عدم تصديق البرلمان اللبناني على اتفاقية الحدود البحرية الموقعة مع قبرص في عام ٢٠٠٧ ،وقد خففت وساطة الولايات المتحدة (عن طريق الدبلوماسي فردريك هوب) ووساطة الأمم المتحدة، عن طريق قيادة اليونيفل في الوصول إلى حل، وأعلنت السفارة الأمريكية في بيروت في الثالث والعشرين من يونيو عام ٢٠١١م أن واشنطن لن تكون طرفا في النزاع بين لبنان وإسرائيل، مؤيدة حل النزاع بالطرق السلمية.

متاح على الرابط التالي: www.124news.tv/az (تم الدخول بتاريخ ٢٠١٨/١/٤).

٣٦. تجدد الخلافات بين تركيا وقبرص حول موارد شرق المتوسط، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٥ مارس ٢٠١٧.

٣٧. المنطقة الاقتصادية الخالصة Exclusive Economic Zone (EEZ) التي تأتي ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار: هي منطقة بحرية تمارس عليها دولة ما حقوق خاصة في الاستغلال واستخدام مواردها البحرية، أنظر:

United Nations, Laws of the sea, part v, Exclusive Economic Zone, articles 55,56. https://www.un.org/depts/los/conventionagreements/texts/unclos/part5.htm_

٣٨. في ٨ فبراير عام ٢٠١٨، أفادت شركة إيني أن حقلها العشوائي الجديد Calypso في قطاع ٦٤ قد أثمر في كشف غاز كبير، ربما يحتوى على ٢٠٠ مليار متر مكعب كحد أدنى، مما يجعله أكثر بكثير من أفروديت.

39. The Eastern Mediterranean's New Great Game Over Natural Gas, Available at; https://worldview.stratfor.com/article/eastern-mediterraneansnew-great-gameover-natural-gas, accessed at 13-3-2018.
40. United Nations, United Nations convention on the law of the sea Montegobay, Jamaica 1982, Available at: https://europa.eu/capacity4dev/public-environmentclimate/documents/united-nations-convention-law-sea-montego-bay-1982. Accessed on January 4, 2018.
41. United nations, status of United Nations convention on the law of sea, July 2017, available at: https://www.un.org/depts/los/conventionagreements/texts/unclos/unclose.pdf Accessed on January 4, 2018.
42. Scovazzi, T. (2012). Maritime Boundaries in the EasternMediterranean Sea. The German Marshall Fund of the United States, Washington.

٤٣. اكروتيرى Akroteri، وديكيليا Dheklia منطقتان فيهما قواعد عسكرية ذات سيادة بريطانية على جزيرة قبرص تم إنشاؤهما في عام ١٩٦٠، وتعدان من أقاليم ما وراء البحار البريطانية، تقع قاعدة اكروتيرى (قاعدة السيادة الغربية) في جنوب غرب قبرص، بينما تقع قاعدة دكيليا (قاعدة السيادة الشرقية) في شرقها. للمزيد من التفاصيل انظر مروان قبلان (٢٠١٨)، مرجع سابق ذكره، ص ٨٩.

٤٤. أيمن سلامة (٢٠١٦)، تعيين الحدود البحرية المصرية مع قبرص واليونان مجلة الملف المصري، العدد (٧٢٨) ديسمبر بعنوان "ترسيم الحدود المصرية: الفرص والتحديات"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ص ٢٠-٢٢.

45. United nations Turkish information note No. 2004/ Turkish DT/4739, March 2, 2004.
46. Israel and Lebanon dispute maritime border functional times, July 10, 2011.
47. Simon Henderson,1978, Israel's Natural Gas Challenges, the Washington Institute, Available at; https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israels-naturalgas-challenges
48. Tagliapietra, S. (2017). Energy: A Shaping Factor for Regional Stability in the Eastern Mediterranean?, Policy Department, Directorate-General for External Policies, European Parliament. Available at; https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.html?reference=EXPOSTU(2017)578044

٤٩. إبراهيم الغيطان (٢٠١٨)، التداعيات الجيوسياسية للتحولات الراهنة في صناعة الغاز الطبيعي، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد ٢٠، فبراير، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ص ص ١٣-١٤.

٥٠. يعد حقل فارس الجنوبي، الذي يقع في الخليج العربي وتتقاسمه قطر وإيران أكبر حقل غاز في العالم حيث يضم ٥,٩٧ تريليون متر مكعب من الغاز، وتبلغ مساحة حقل غاز الشمال نحو ٩٧٠٠ كيلو متر مربع منها ٦,٠٠٠ كم^{٣} في مياه قطر الإقليمية وحوالى ٣٧٠ كم في المياه الإيرانية وقد اكتشفت هذا الحقل في عام ١٩٧١، وبدأ الإنتاج فيه في عام ١٩٨٩.

٥١. أشار عدد من التقارير الإسرائيلية إلى إمكانية شن هجمات من سيناء المصرية أو غزة الفلسطينية ضد حقول الغاز الموجودة في شرق البحر المتوسط ولذلك قررت إسرائيل تخصيص مليارين دولار لحماية هذه الحقول، وأسندت هذه الحماية إلى الوحدة البحرية ١٣ في سلاح البحرية الإسرائيلي، وذلك في سابقة هي الأول من نوعها. للمزيد من التفاصيل انظر:

Vogler. S. Eric V. Thompson (2015). Gas discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for regional maritime security. German Marshall Fund of the United States,
Available at; https://www.gmfus.org/publications/gas-discoveries-eastern-editerranean-implications-regionalmaritime-security,
Accessed on January 4, 2018.

52. McPherson, H., Wood, W. D., & Robinson, D. M. (Eds.). (2007). Emerging Threats to Energy Security and Stability: Proceedings of the NATO Advanced Research Workshop on Emerging Threats to Energy Security and Stability, London, United Kingdom, from 23 to 25 January 2004. Springer Science & Business Media.
53. The Jamestown Foundation, Can Israeli Natural Gas Reach Europe? Dec 03, 2016, available at https://oilprice.com/Energy/Energy-General/CanIsraeli-Natural-Gas-ReachEurope.html, accessed on January 4, 2018.

٥٤. في ١٥ ديسمبر عام ٢٠١٧، وقع وزراء الطاقة اليونان والقبرصي والسفيرين الإسرائيلي والإيطالي لدى قبرص اتفاقا في نيقوسيا بشأن بناء خط أنابيب (شرق المتوسط) وأشارت مشاركة ممثلين عن الاتحاد الأوروبي في هذا الحقل إلى دعم بروكسل للمشروع ، للمزيد من التفاصيل انظر: مهي ميخائيل: "اجتماع رباعي حول خط أنابيب شرق المتوسط في نيقوسيا" وكالة الأبناء القبرصية، ٥ ديسمبر، ٢٠١٧، متاح على الرابط التالي:
www.cna.org.cy/web-news-araspxx?a=f902252408914.8,
Accessed on January 4, 2018.

٥٥. نقل موقع (بلوبميرج) عن فاضل غيث محلل الطاقة في شركة (أوبنهايمر) قوله "إن شركات الطاقة العملاقة مثل (شل) و(شيفرون) و (إكسون) تتردد في الاستثمار بمشاريع الطاقة الإسرائيلية كي لا تتضرر مصالحها في العالم العربي، لكن إذا ازدادت فرص السلام فستسارع هذه الشركات العملاقة إلى الدخول في مشاريع شراكة مع الإسرائيليين وغيرهم من المستثمرين العرب.

٥٦. تقع مرافق الغاز الإسرائيلية في أشدود وعسقلان ضمن نطاق الصواريخ التي يمكن انطلاقها من قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس، كما أن لدى قوات "حزب الله" في لبنان صواريخ قادرة على الوصول جنوبا حتى تل أبيب تقريبا، إلى جانب العديد من الصواريخ التي يمكنها أن تصل إلى مدينة حيفا أهداف الساحلية الشمالية، وهي المنطقة الصناعية الرئيسية في إسرائيل، وفي الجنوب يقع ميناء ايلات على البحر الأحمر ضمن نطاق الصواريخ التي تطلق من الأردن ومصر والسعودية، كما أن بعض صواريخ الكاتيوشا من نوعية (غراد) التي أطلقت من سيناء قد سقطت في إيلات.

57. Eran, O., Vardi, D., & Cohen, I. (2014). Political feasibility of Israeli natural gas Studies, available at Turkey. Institute for National Security exports to https://www.inss.org.il/he/wpcontent/uploads/sites/2/systemfiles/Gas%20 Export%20Turkey7October.pdf accessed on January 4, 2018.

انظر أيضا، تركيا تخطط لتصبح مركزا للطاقة عبر التعاون مع روسيا، صحيفة الشرق الأوسط، ١٣ سبتمبر ٢٠١٩.

٥٨. تشكلت لجنة تسمح لتحديد معايير تصدير الغاز الطبيعي في إسرائيل، وأصدرت تقريرا يسمح لإسرائيل بتصدير كمية كبيرة من الغاز الطبيعي المكتشف حديثا في الحقول البحرية في منطقة شرق المتوسط، على أن تترك احتياطيات كافية لتلبية احتياجات الداخل لمدة خمسة وعشرين عاما، لمزيد من التفاصيل أنظر: بولا البطل، رندة حيدر، السياسة الإسرائيلية العامة لقطاع الغاز، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١١، صيف ٢٠١٧، ص ص ٩٣-١١٤.

٥٩. محمد يونس (٢٠١٨)، استشراف المستقبل، مناهج وإشكاليات التنبؤ بـ "التحولات القادمة" في العالم، مجلة دراسات المستقبل، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ٤، نوفمبر، أبوظبي، ص ١٧.

٦٠. خط غاز المتوسط قد يكتمل في عام ٢٠٢٥، صحيفة الشرق الأوسط، ١٤ ابريل ٢٠١٧.

61. Emmanuel Karagiannis, The Emerging Gas Region of the Eastern Mediterranean, available at; http://web.isanet.org/Web/Conferences/FLACSOISA%20BuenosAires%202014/Archive/00aaff25-0cb5-485e-815d-e18736382f33.pdf Accessed on August 13, 2018.

62. Gürel, Ayla (2016). Eastern Mediterranean Gas, Ibid, p. 138.

٦٣ أحمد قنديل (٢٠٢٠)، مستقبل الشراكة المصرية اليونانية القبرصية ... خطوات نحو التكامل، الملف المصري، العدد (٢٥) يناير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ١٠.

64. Gürel, Ayla (2016). Eastern Mediterranean Gas, Ibid, p. 138.

The Future of The Discovered Natural Gas Map in The Eastern Mediterranean Region

Prof. Dr. Saeed A. Abdo

ABSTRACT

This research aims to clarify the main features of the natural gas map in the eastern Mediterranean region in the status of the important discoveries that have witnessed during the past few years, whether confirmed or expected, which are distributed geographically among eight countries, Egypt, Palestine, Israel, Lebanon, and Cyprus, Greece, Turkey, and Syria.

It also seeks to try to foresee the future of this vital region of the world, as a result of these huge gas discoveries, in the status of the instability, and the weak potential for cooperation between its countries in light of the presence of a number of chronic or newly emerging conflicts, such as the Arab-Israeli conflict and the Turkish-Cypriot conflict, and the conflict in Syria, Iraq, and Libya.

The research consists of three main axes as follows:

- **The first** is concerned with the features of the natural gas map in the eastern Mediterranean region,
- **The second** addresses the challenges and difficulties facing the development, and exploitation of natural gas fields in the region, in addition to exporting it to consumption centers in different regions of the world,
- **The third** focuses on a forward-looking vision for the future of natural gas discovery in the eastern Mediterranean region between cooperation and conflict.
- **Finally,** the conclusion answers the central question: Will natural gas become a blessing or a curse for the eastern Mediterranean region?